مركز الاستشارات والبحوث والتطوير
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مجلة البحوث الإدارية

Journal of Management Research

علمية - متخصصة - مُحكمة - دورية ربع سنوية

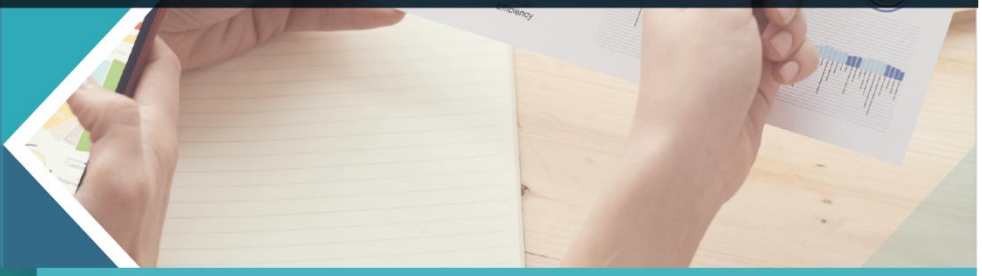

للسنة الحادية والأربعون

Vol. 41, No.1; Jan. 2023

عدد يناير 2023

www.sams.edu.eg/crdc

رئيس التحرير
أ. د. أنور محمود النقيب
مدير مركز الاستشارات والبحوث والتطوير

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد حسن عبد العظيم
رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

ISSN : 1110-225X

نحو هيمنة اقتصادية جديدة من خلال استراتيجية الحزام والطريق

اعداد الباحث:

جهاد شريف صبري خليفة حلمي

مدرس الاقتصاد بقسم إدارة الأعمال بالمعهد الكندي العالي (CIC)

gehad_sabry@cic-cairo.com

I. مقدمة:

تأسست جمهورية الصين الشعبية في أول أكتوبر عام ١٩٤٩ وتنقسم إلى 25 بلدية وتضم 12مقاطعة وخمس مناطق ذاتية الحكم، وثلاثة بلديات مركزية، وتبلغ مساحتها حوالي 9.6كيلومتر مربع وهي بذلك رباع أكبر مساحة في العالم والأولى في قارة آسيا بنحو خمس مساحتها. وتمتلك الصين مقومات دولة عظمي إقليمياً وعالمياً فهي عضو دائم في مجلس الأمن، وهي الدولة الأولى من حيث عدد السكان، واقتصادياً هي ثاني أكبر اقتصاد علي مستوي العالم بعد الولايات المتحدة وفقاً للناتج المحلي الإجمالي إلى جانب كونها القوة التجارية الأولى عالميا، كما أن عملتها اليوان منذ أكتوبر 2016 أصبحت ضمن عملات حقوق السحب الخاصة، وقوتها الشرائية تمثل أكثر من 15 تريليون دولار ولديها احتياطي من العملات الصعبة والذهب يقدر بنحو 7.3تريليون دولار، كما أنها الثالثة فضائياً والثانية عالمياً في جذب الاستثمارات، وهي تمتلك موقع يربط آسيا بشرق أوروبا وتتحكم بعدد من الطرق.

حققت الصين علاقات اقتصادية قوية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وظلت هذه العلاقات محركاً رئيسيًا في الاقتصاد العالمي لعدة سنوات، ومن أبرز الأمثلة علي نجاح هذه العلاقات والترابط الاقتصادي الصيني الأمريكي هو قيام الصين بشراء الأوراق المالية الأمريكية الحكومية لتمول عجز الميزانية الأمريكية.

الصين حالياً تسعي نحو تحقيق هدف أسمي وهو أن تكون عضو فاعل ومؤثر بشكل قوي في النسق الدولي، كما سعت لتغيير وتعديل النسق أحادي القطبية إلى نسق متعدد الأقطاب على أن تكون هي أحد أقطابه، وقد برز في الصين عام 2004 مصطلحاً جديدً علي المجتمع الدولي ينادي بالنهوض السلمي " the peaceful rise of China " ففي خطاب الرئيس الصيني في منتدى بواو بمقاطعة هاينان الصينية ، أعلن الرئيس الصيني في ذلك المنتدي عن أن الصين لديها أفكاراً لتأسيس الحوكمة العالمية " global governance "عن طريق تطوير نسق دولي جديد من خلال إنشاء مؤسسات جديدة لإدارة النظام الدولي بدلاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ثم أصبحت الصين تنظر لم هو ابعد من ذلك حيث ظهرت لغة جديدة في الصين تتحدث عن حلم الصين " The Chinese Dream" وقد بدأت تظهر هذه اللغة في خطابات القادة الصينيين منذ عام ٢٠١٣، ثم أعلنت الصين عن مبادرة الحزام والطريق في نفس العام. ومبادرة الحزام والطريق يمكن النظر إليها باعتبارها بديلًا مستقبلي للمؤسسات المالية العالمية القائمة، والتي ستسهم في تعزيز موقع بكين كقوة اقتصادية كبري تمتع بنفوذ كبير في أغلب دول العالم.

II. أهمية الدراسة

يعتقد بعض المحللين الاقتصاديين أن مبادرة الحزام والطريق وسيلة لتوسيع النفوذ الاقتصادي والسياسي الصيني، في هذا السياق كان من المهم التطرق إلى استراتيجية الحزام والطريق بشكل مفصل، حيث تقوم المبادرة الصينية بربط أربع قارات معاً نحو مصير مشترك، وأيضاً كان لابد من التطرق إلى كيفية تطبيقها علي ارض الواقع، وعلى الصعيد الإقليمي أصبح من المهم التعرف على طبيعة العلاقات الصينية الأفريقية ومدي تأثر مصر اقتصاديا وسياساً بهذه المبادرة.

III. منهجية الدراسة

تستخدم الدراسة المنهج الاستقرائي الذي يقوم بشكل أساسي على الملاحظة واستقراء الواقع وسرد بعض الأحداث الاقتصادية وأيضاً تستخدم المنهج الوصفي لوصف استراتيجية الحزام والطريق والآليات والأدوات المتبعة لتطبيق هذه الاستراتيجية، وجهود الدبلوماسية الصينية في إرساء قواعد الفكر الجديد القائم على مفهوم المصير المشترك، وأيضا استخلص بعض النتائج.

IV. دراسات سابقة

هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت دراسة حالة الصين بشكل عام من زوايا مختلفة وهناك بعضً من هذه الدراسات قد تعرضت للجوانب أخري مثل جغرافيا الصين وتأثيرها علي الميزان التجاري ودرسه عن علاقة الصين بالقارة الإفريقية ودراسة ثالثة قد تعرض لمفهوم المصير المشترك والتالي بعض هذه الدراسات:-

- **دراسة عن جغرافيا التجارة الخارجية المصرية الصينية** خلال الفترة من (١٩٩١-٢٠١٦)، محمد صبحي إبراهيم، أستاذ الجغرافيا الاقتصادية المساعد كلية التربية جامعة المنصورة، والتي توصل فيها إلى النتائج التالية:
  - اتسمت التجارة الخارجية المصرية والصينية بتباين معدلات تغيرها، نتيجة لأسباب اقتصادية وسياسية؛ حيث تضاعفت قيم إجمالي التجارة الخارجية المصرية الصينية لأكثر من ١٧٧ ضعفاً عن سنة الأساس في غضون ستة وعشرين عاما، بمتوسط سنوي٣,٨٨ مليون دولار.
  - انخفاض حجم الصادرات المصرية الصينية مقارنة بحجم الواردات، مع زيادة معدل نموها السنوي ليبلغ ١٨,٥%
  - ارتفاع حجم الواردات المصرية الصينية، وزيادة معدل نموها السنوي بصفة عامة أثناء فترة الدراسة؛ إذ يبلغ ٢١,٤٪ وهو معدل مرتفع مقارنة بواردات مصر من بعض الدول الأخرى.
- **دراسة عن العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية**، جيهان عبد السلام عبا س، مدرس بكلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهر، والتي طرحت فيها عدت فرضيات وحاولت أثبتها أثناء الدراسة وكانت على النحو التالي: تم قبول الفرضية الأولى التي مفاداها أن أنشاء منتدى التعاون الاقتصادي الأفريقي في عام 2000 قد ساهم في تحسن العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية بشكل كبير، حيث تحسنت بشكل ملحوظ مؤشرات التبادل التجاري والاستثمار بين الصين الأفرقة بعد أنشاء المنتدى .كذلك قبول الفرضية الثانية التي مفاداها أن العلاقات الاقتصادية بين الصين وأفريقيا تسير في الاتجاه التكاملي وليس التنافسي، حيث أن العلاقات التجارية بين الطرفين جاءت تكاملية بشكل كبير، كما أن مباد ا رت الصين لبناء وتحسين البنية التحتية مثل الطرق والسكك الحديدية وأنظمة الاتصالات تعتبر بمثابة إضافة مهمة لقطاع التصنيع في أفريقيا؛ وساعدت الصين أفريقيا في تخطى العديد من المشكلات التنموية في مجالات مختلفة.
- **دراسة عن مفهوم المصير المشترك والعلاقات العربية الصينية**، هبة جمال، قسم الدراسات المستقبلية مركز الأساليب التخطيطية معهد التخطيط القومي، والتي قامت فيها بطرح عدة إشكاليات حول مفهوم المصير المشترك وكيف قدمته الصين إلى العالم ليتم تبنيه من قبل المنظمة الأممية، وكيفية تحققه من مفهوم إلى إطار مؤسسي مستدام. وقدمت نقاش علمي دائر بين المدارس الغربية والصينية في تفسير الصعود الصيني وتطبيق مفهوم المصير المشترك بين الإنسانية جمعاء. والمبادئ الحاكمة له، وكيفية انعكاساته من المفهوم النظري إلى التطبيق العملي، وسبل الإعلان السياسي عنه وعن خطوات مأسسة المفهوم ومجالات تطبيقه، ثم تطرقت للحديث عن الدبلوماسية الصينية، وكيفية تطبيقها لمفهوم المصير المشترك.

V. أهداف الدراسة

- التطرق لمفهوم المصير المشترك
- عرض ماهية مبادرة الحزام والطريق
- الأهداف الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق
- عرض آليات التطبيق الواقعي للمبادرة
- حجم التواجد الصيني في القارة الأفريقية
- حجم النفوذ الصيني عالمياً باستخدام القوي الناعمة
- مدي تأثر العلاقات المصرية الصينية بمبادرة الحزام

I. فروض الدراسة

- إنهاء فكرة القطب الأوحد
- توسيع النفوذ الدبلوماسي والاقتصادي الصيني من خلال الحزام والطريق
- تغيير قواعد النظام الدولي وبناء نظام جديد
- السير في طريق تحقيق الهيمنة الاقتصادية على العالم

II. مفهوم المصير المشترك

نظرًا لكون الصين واحدة من الحضارات القديمة فقد مارست الثقافة الصينية تأثيرًا عميقًا على الفلسفة والفضيلة وآداب السلوك والتقاليد في آسيا من منذ زمان بعيد، حيث يوجد في الصين الحديثة حوالي ٥٦ مجموعة عرقية مصنفة رسميا ولكن الثقافة الصينية التقليدية كانت ولازالت تغطي معظم المناطق الجغرافية الكبيرة.[1] ففي منتصف القرن التاسع عشر وأثناء صعود القوة الاقتصادية والعسكرية الأوروبية اكتسبت أنظمة التنظيم الاجتماعي والسياسي غير الصينية أتباعًا جدد في الصين، حيث رفض بعض هؤلاء الإصلاحيين تمامًا الإرث الثقافي للصين، بينما سعى آخرون إلى الجمع بين قوة الثقافة الصينية والأفكار الأوروبية من حيث جوهر الأفكار. وبالنظر في تاريخ الصين في القرن العشرين نجد تجارب لأنظمة جديدة من التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي كان من شأنها أن سمحت بإعادة اندماج الأمة مرة آخري في أعقاب انهيار الأسرة الحاكمة[2]، و جاء بعد ذلك الإعلان عن سياسة الانفتاح الصينية نحو العالم في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، وفي ذلك الحين كان هناك جدلاً دائر حول إشكالية أي من نظريات العلاقات الدولية هي الأفضل في التطبيق الثورة والحرب "أم" السلام والتنمية التي يطرحها الجانب الصيني ورأي الإصلاحين والواقعين أن الصين دولة طبيعية ومن حقها أن تسعي لتحقيق مصلحتها بالطرق السلمية، ثم تجدد الجدل في التسعينات من القرن الماضي حول ماهية المصلحة القومية الصينية و هل ترتبط بالمؤسسات الدولية والقانون الدولي القائم أم تقدم طرحاً جديد وشكلاً جديدً للنظام الدولي.

ويعد مفهوم المصير المشترك مفهوما متأصل في الثقافة الصينية الموروثة منذ آلاف السنين، وهو ما يتضح في الأقوال المأثورة الصينية والتي منها علي سبيل المثال "عندما تسود مبادئ الحق يكون العالم ملكا لجميع البشر" وقد خرج هذا المفهوم من أعماق الثقافية الصينية إلي الساحة الدولية مرة أخري حين أعلنت الصين عن رؤيتها الجديدة للنسق الدولي الجديد ومفهوم المصير المشترك في البيان الرسمي الذي صدر في ١٨ أغسطس ٢٠٠٣، والذي أكدت فيه على ضرورة الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، ومنذ ذلك التاريخ سعت الصين لنشر هذه الأفكار والعمل عليها من خلال الدبلوماسية الصينية حيث كان لها مواقف حاسمة في كثيراً من القضايا الخاصة بحقوق الإنسان، وإدارة الصراعات الدولية سلميًا ومعارضة التهديد باستخدام القوة ودعم مفهوم جديد للأمن يكون جوهره الثقة المتبادلة والمساواة في السيادة بين الدول أيًا كانت ظروفها الاقتصادية والسياسية وتحقيق التعاون المنفعي المتبادل والتنمية المشتركة بين كافة الدول.

وجاء التأكيد مرة أخري علي نفس المفهوم في نوفمبر ٢٠١٢، حيث صدر تقرير المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني والذي جاء فيه ما يلي "يهدف هذا المؤتمر إلى الدعوة إلى الوعي برابطة المصير المشترك للبشرية جمعاء، ويتعين على أي دولة، وهي تسعى لتحقيق مصالحها، أن تضع في اعتبارها مصالح الدول الأخرى، وأن تدفع التنمية المشتركة من خلال تحقيق تنميتها الوطنية، لإنشاء علاقة شراكة جديدة للتنمية العالمية تكون أكثر توازنا، وأن تبذل جهودا متضافرة لمواجهة الصعوبات وتقاسم المسؤولية والتطلعات المشتركة لتعزيز المصالح البشرية المشتركة." وقد حازت هذه الفقرة على اهتمام كبير في العالم[3].

III. ماهية استراتيجية الحزام والطريق

وفي ضوء هذا التصور الوارد في تقرير المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني كانت هناك ردود أفعال كبيرة علي المستوي الإقليمي والدولي علي ما قامت الصين بطرحه من رؤية جديدة، خاصةً وأن صانعي السياسة الصينية قام بالتركز علي نشر وتوثيق مفهوم السعي نحو آفاق التنمية المتسمة بالانفتاح والابتكار والتسامح والمنفعة المتبادلة "Win-Win Cooperation" ، وقامت الدبلوماسية الصينية منذ ذلك الحين بالعمل بقوة علي نشر هذه الرؤية من خلال تعزيز التبادل بين الدول التي بينها وبين الصين علاقات متسمة بالانسجام، وحتي مع وجود الاختلاف فهي تدعو للتسامح. واستكمالاً لتوثيق وتعميق مفهوم المصير المشترك كان لابد من وضع المفهوم في أطار رسمي يسمح لباقي الدول

[1] https://sindibadnews.com/2019/04/01/%D9%86%D8%AD%D9%88-

[2] □□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□ □□□□□□ □□□□□□ :□□□□□□□ □□□□□□ ا
□□□□□□". *www.travelchinaguide.com*

[3] Yang Jiechi, Community of Common Destiny, Global Security organization, July 2010, https://www.globalsecurity.org/military/world/china/communityof-common-destiny.htm, accessed on 2nd of June 2020

المشاركة في هذه الرؤية، لذا قام صانع السياسة الصينية بوضع هذا المفهوم في شكل استراتيجية لها شكل ونسق دول يسمح للصين بالتعاون مع دول العالم من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والنمو.

وفي أكتوبر2013 وأثناء زيارة رسمية للصين إلى كازاخستان وإندونيسيا تم الإعلان عن استراتيجية الحزام والطريق، حيث كان الاسم الرسمي لهذه الاستراتيجية وقت الإعلان عنها هو الحزام الاقتصادي لطريق الحرير واستراتيجية تطوير طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين. وقد تم اختصار هذا الاسم في البداية باسم One Belt One Roadأو استراتيجية الحزام والطريق، وتم توثيق تلك الاستراتيجية بشكل نهائي أثناء الزّيارات الرّسميّة إلى آسيا وأوروبا.

والهدف الرئيسي من استراتيجية الحزام والطريق " One Belt One Road " كما أعلنته الصين هو التركيز على الاستثمار في البنية التّحتيّة، والتّعليم ، والسّكك الحديديّة والطّرق السّريعة، وشبكة الطّاقة والحديد والصّلب. كما أن الأهداف المعلنة لهذه الاستراتيجية هي "بناء سوق كبير موحد والاستفادة الكاملة من الأسواق الدولية والمحلية، من خلال التبادل الثقافي والتكامل، لتعزيز التفاهم والثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء، وينتهي الأمر بنمط مبتكر مع تدفقات رأس المال وتجمع المواهب وعمل قاعدة بيانات تكنولوجية عالمية.

وبمجرد الإعلان الرسمي للصين عن الحزام والطريق " Belt and Road " تبنت الدبلوماسية الصينية تكتيك متنوع اتسم بالمرونة المستمدة من الثقافة الصينية والخبرة الدولية، حيث بدأت المبادرة جغرافيًا بما يسمي "الدبلوماسية المحيطية" إذ تتمحور هذه الدبلوماسية حول افتراض أن الصين تقع في الوسط بينما الدول الأخرى المجاورة تقع علي الأطراف، كما أن قيم المبادرة تشبه إلى حد كبير قيم الدبلوماسية المحيطية وهي "الانفتاح والشمول وتحقيق الربح للجميع من أجل تعاون اقتصادي متوازن" وتعكس نفس أهدافها وهي " تنسيق السياسات، وتوصيل المرافق، والتجارة دون عوائق، والتكامل المالي"

وتشير مبادرة الحزام والطريق" Belt and Road "إلى المنطقة الجغرافية بأكملها لطريق التجارة القديم أو ما يعرف بطريق الحرير والذي كان يستخدم بشكل أساسي في العصور القديمة، حيث يمتد طريق الحرير البحري بوصلاته من الساحل الصيني إلى الجنوب من خلال هانوي إلي جاكرتا وسنغافورة وكوالالمبور عبر مضيق ملقا ومنها إلي سريلانكا وكولومبو باتجاه جنوب الهند ومن مالي عاصمة جزر المالديف إلى موم باسا شرق إفريقيا ومنها إلى جيبوتي ثم عبر البحر الأحمر من خلال قناة السويس إلى البحر الأبيض المتوسط، ومن هناك عبر حيفا وإسطنبول وأثينا إلى منطقة البحر الأدرياتيكي وإلى مركز ترويستي بشمال إيطاليا بمينائها الدولي وعبر السكك الحديد ليصل لأوروبا الوسطى وبحر الشمال.

وقد أخذت مبادرة الحزام والطريق "Belt and Road initiative " شكلها الدستوري عندما تم دمجها في دستور جمهورية الصين الشعبية في عام ٢٠١٧، كما أعلنت الحكومة الصينية عن تاريخ الانتهاء المستهدف لهذا المبادرة وهو عام ٢٠٤٩ والذي سيتزامن مع الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، كما وصفت الاستراتيجية بأنها محاولة لتعزيز الاتصال الإقليمي واحتضان مستقبل أكثر إشراقًا .

وقد أخذت هذه الاستراتيجية كثيراً من الجدل الدولي عن ماذا تهدف الصين من وراء هذه الاستراتيجية، وقد أعتقد بعض المحللين أن استراتيجية الحزام والطريق " Belt and Road " هي وسيلة لتوسيع النفوذ الاقتصادي والسياسي الصيني باعتبارها استراتيجية تسعى في المقام الأول إلى إعادة بناء النظام الإقليمي ووضع الصين قائد لنظام آسيوي، ثم بناء نظام عالمي جديد تقوده الصين. وعلى ذلك يرون أن الاستراتيجية سوف تقوم بالتركز على ثلاث أبعاد رئيسة ومن أجل تحقيق غايتها، والأبعاد هي:

أولاً: تتجاوز الاستراتيجية للهدف المعلن من تطوير للبنية الأساسية للدول المنضمّة إلى الاستراتيجية **إلى كونها استراتيجية جيوسياسية** تستهدف تطوير شبكة اتصال واسع بين الدول المختلفة لتغطي معظم الأراضي الأفريقية والآسيوية والأوروبية بما في ذلك آسيا الوسطى حيث تشير كلمة الحزام إلى الاتصال الميداني عبر البرّ من خلال طريق الحرير الاقتصادي، وتشير كلمة الطريق إلى الاتصال البحري عبر مختلف البحار والمحيطات.

ثانيًا: إن تتضمن الاستراتيجية تحقيق أهداف سياسية واقتصادية للصين على المستوى المحلي، وأيضاً على المستويين الإقليمي والدولي إلى جانب تعزيز سياستها الخارجية، وتسعي لأن يكون لها دوراً رئيسية في الاقتصاد العالمي كمؤشر على تحقيق أهدفها وقوة تأثيرها في النظام السياسي الدولي.

ثالثاً: أما البعد الثالثة فهو أن نستطيع الاستراتيجية الصينية مواجهة أهم تحديَين وهما: مواقف الدول الكبرى من الاستراتيجية، والآخر هو كيفية تنفيذ الرؤية على أرض الواقع.

لذلك فإن الجهد الكبير لنجاح هذه الاستراتيجية يقع على كاهل مختلف قطاعات الدولة بالصين وعلى رأسها الدبلوماسية الصينية فهي الركيزة الأولي لتنفيذ هذه المبادرة وأساس أقناع الدول واحتواء التهديدات والترويج للمبادرة وتحسين صورة الصين ومن هنا قامت الدبلوماسية الصينية بالتأكد على عدد من الرسائل الموجة لدول العالم من أجل تحسين صورة المبادرة على النحو التالي:

- التأكيد التام على أن الحزام والطريق هي مبادرة وليست استراتيجية مما يعني أنها تتطلب جهود بارزة ومميزة لإنجازها من جانب كل الأطراف المشاركة وليس من جانب الصين وحدها.
- التأكيد على أن المبادرة اقتصادية وفقا لطبيعتها وليست استراتيجية أمنية أو جيوسياسية.
- الدعوة المستمرة من جانب الصين لكل دول العالم للانضمام لهذه المبادرة.
- التأكيد على أن المبادرة تساهم في دعم الخطط القومية لكل دولة عضو كخطط التنمية ٢٠٣٠ التي وضعتها كافة دول العالم.
- المبادرة تشاركية بمعني أنها ليس مبادرة تم صياغتها وفرضها من جانب الصين بشكل أحادي لكنها مبادرة تعددية يشارك فيها مختلف الأطراف.

وقد أثمرت هذه الرسائل الموجة من الصين لدول العالم عن نتائج جيدة، فعندما قامت الصين بالإعلان عن المبادرة كانت تسعي للربط بينها وبين ثلاث قارات هي آسيا وأوروبا وأفريقيا ولكن سرعان ما توسعت وأدرجت قارة أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي وبلغ عدد الدول الأعضاء بالمبادرة 78 دولة حتى 28 يناير ٢٠٢٠ ومخطط أن يصل إجمالي الدول المستهدفة ككل إلى 138 دولة، وتضم المبادرة حتى الآن أكثر من نصف سكان العالم حوالي 4,4 مليار نسمة وأكثر من 30 % من اقتصاد العالم.

وتقوم المبادرة بتطوير البنية التحتية للدول المدرجة بالمبادرة وتتضمن مد شبكات للطاقة والغاز والكهرباء والنقل بأنواعه المختلفة وخاصة السكك الحديدية والموانئ والنقل البحري وشبكات المعلومات والاتصالات، علاوة على التبادل التجاري والثقافي والسياحي وتضمن المبادرة حرية انتقال السلع والخدمات والبشر وإزالة التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء مع عام2050 ، كما تتضمن مبادرة الحزام والطريق تأسيس شبكات للجامعات والمراكز والمعاهد العلمية والبحثية ومؤسسات المجتمع المدني بدول المبادرة، وفي عام 2020 بلغ عدد مشروعا ت الربط 2951 مشروع تقدر بإجمالي 3.8 تريليون.

وخلال الكلمة الافتتاحية لمنتدى الحزام والطريق الثاني للتعاون الدولي في أبريل 2019 أكد ت الصين أنها ليس لديها أي نية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، أو لتصدير نظامها الاجتماعي ونموذج التنمية الخاص بها، أو فرض إرادتها على الآخرين .وأن المبادرة تشمل تنفيذ ستة ممرات اقتصادية بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي في مجال الطاقة والسلع والخدمات وخلق منصات للتعاون مع شبكات لوجستية وبنية أساسية ومجمعات صناعية بين الدول المشاركة فيها. وتتضمن المبادرة 6 مراحل ستمر بها المشاريع التي تندرج تحت المبادرة وهي:

١. الجسر القاري الأوراسي الجّديد	" The New Eurasia Land Bridge Economic Corridor "
٢. ممر الصّين -منغوليا -روسيا.	" The China-Mongolia-Russia Economic Corridor "
٣. ممر الصّين - شبه الجزيرة الهندية.	" China-Indochina Peninsula Economic Corridor "
٤. ممر الصّين - آسيا الوسطى - غرب آسيا.	"China-central Asia-West Asia Economic Corridor"
٥. ممر الصّين - باكستان.	"China-Pakistan Economic Corridor"

٦. ممر الصّين - بنغلاديش - الهند - ميانمار. Bangladesh-China-India-Myanmar Economic Corridor

والخريطة التالية توضح مبادرة الحزام والطريق بالمراحل الستة:

شكل رقم (١) خريطة مبادرة الحزام والطريق بمراحلها

IV. الأهداف الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق

تسعى الصين إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية من وراء مشروع طريق الحرير تراوح ما بين أهداف محلية وإقليمية ودولية وأهداف سياسية واقتصادية وثقافية، حيث أوضحت الحكومة الصينية في الورقة البيضاء الصادرة عنها ٢٠١٥ بعنوان الرؤية والإجراءات المشتركة بشأن إنشاء طريق الحرير الاقتصادي "أن المبادرة الحزم والطريق مفتوحة وشاملة للجميع، وأن بكين ترحب بجميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية للانضمام إلى المبادرة وتستهدف أيضًا تعزيز انضمام الدول الأفريقية إلى الدائرة الاقتصادية الأوروبية من خلال إشراك نحو 65 دولة. والأهداف الاستراتيجية على النحو التالي:

- **الهدف الأول** : تحقيق التعاون الاقتصادي العالمي من خلال تنسيق سياسات التجارة والتمويل حيث تقوم بتعزيز التجارة بين الدول المشاركة في طريق الحرير الاقتصادي للوصول إلى الموارد الطبيعية، وخاصةً الموارد البترولية مما يساهم في زيادة نموها الاقتصادي، ومن ثم المساهمة في زيادة الطلب على السلع والخدمات الصينية، ، لذا تخطط بكين للاستثمار في بناء أنابيب توصيل البترول بوصفها مشروعَ بنيةٍ أساسية هام وضروري للنمو الاقتصادي ولكي تأمن وصول سلعة أساسية كالبترول، وذلك من خلال تنفيذ الممرات الاقتصادية الستة التي تضم مشروعات ذات استثمارات كبيرة فيما يتعلق بتطوير البنية الأساسية للحصول على الطاقة ومد خطوط الأنابيب إلى روسيا وآسيا الوسطى والمحيط الهندي، وأيضاً لتعويض فجوة البنية التحتية الآسيوية المقدرة بنحو 1.7 تريليون دولار.

- **الهدف الثاني**: يتمثل في تحسين روابط النقل وتطوير شبكات السكك الحديدية، والطرق، والموانئ، والمطارات لتقليل تكلفة التجارة إلى أوروبا وأجزاء من أوراسيا وتعزيز التدفق المنتظم والحر للعوامل الاقتصادية وتخصيص الموارد بكفاءة عالية، وتتكامل هذه الرغبة الصينية مع تحقيق مصالح العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، حيث تركّز الصين في آسيا الوسطى على تنفيذ مشروعات في مجالات البنية الأساسية مثل خطوط أنابيب النفط والغاز ومشروعات الطرق السريعة والسكك الحديدية وشبكات الاتصالات، وتُعد شبكات السكك الحديدية وتطويرها بديلً لوجستيًا مهمً لنقل المنتجات الصينية إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية، باعتبارها أحد العوامل الرئيسة في استراتيجيات التنمية الاقتصادية، حيث يستغرق نقل البضائع الصينية بالقطار إلى غرب أوروبا نحو 16 يومًا، في حين يتطلب النقل البحري نحو5 أسابيع، وقد ترتفع التكلفة لتصل إلى نحو 7 آلاف دولار أميركي، وهو ما يقرب من ثلاثة أضعاف ونصف التكلفة مقارنة بتكلفة النقل البري. وبناء عليه لتحقيق ربط أفضل للدائرة الاقتصادية لشرق آسيا من جهة والدائرة

الاقتصادية الأوروبية، فقد استثمرت البنوك الصينية بالفعل 250 مليار دولار في مشروعات إنشاء السكك الحديدية ومحطات الطاقة.

- **الهدف الثالث:** حماية مصالحها في ظل عدم الاستقرار في بعض المناطق، ففي ظل اعتماد الصين على بترول دول الخليج وإيران وفي ظل عدم الاستقرار بالمنطقة سعت الصين إلى الاستفادة من خلال مبادرة الحزام في تنوع مصادر حصولها على الطاقة عبر باكستان وإقامة مشروعات لإنتاج طاقة جديدة بباكستان ودول وسط أسيا، لذا تعمل الصين بقوي على إكمال رواق باكستان باعتباره سيقلل مسافة نقل بترول الخليج للصين حوالي ١٢ ألف كيلو متر فستستغرق ١٥ ألف كيلو متر ليصل مدينة Xinjiang و١٠ الأف كيلو عبر البحر و٤٥٠٠ كيلو عبر الأراضي الصينية. فبمجرد إكمال الرواق فانه سيتيح للصين النفاذ إلى المحيط الهندي وموارد الخليج عبر مضيق ملقا حيث تستورد الصين ٨٠٪ من البترول، لذا فيمثل رواق باكستان حل لهذه الإشكالية فهو سيدعم مد خطوط الصين للبترول، لذا تعمل الصين على تأمين وجودها عبر إقامة قواعد بحرية لأسطولها؛ كقاعدة جيبوتي والتوسع في مشاركة الصين في قوات حفظ السلام بالأمم المتحدة، لحماية عملية البنية التحتية والاستثمارات مثل جنوب السودان. أيضا تتعاون الصين أمنيا مع دول أخرى أو قد تلجأ لشركات الأمن الخاصة لحماية خطوط الإمدادات.

- **الهدف الرابع:** تُعِيد الصين تشكيل اقتصادها ليكون اقتصادًا مفتوحًا من خلال زيادة تطبيق تكنولوجيا المعلومات لدعم نظام التجارة العالمية، بما يساهم في الدفع بالعملة الصينية لكي تصبح أحد أهم العملات الرئيسة في تمويل قروض المشروعات، وهوما يؤهلها لأن تصبح عملة احتياطي عالمي، ومن أجل ذلك انضمت الصين عام 2015لعضوية البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وأنشأت البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ما أدى إلى إضافة عملة الرنمينبي إلى سلة العملات العالمية.
-
- **الهدف الخامس** أما هذا الهدف الاستراتيجي فيتجسد في تعزيز تحقيق السلام وزيادة رصيد بكين من القوة الناعمة والترويج " Win-Win Philosophy" القائمة على استفادة الجميع وسوف يعزز هذا المفهوم من كون المبادرة غير مفروضة على الدول المشاركة فيها، ولا تضع أي نوع من أنواع الشروط السياسية، مع تأكيد الصين على أن المبادرة لا يوجد لديها أي أهداف سياسية.

- **الهدف السادس**: تقع الدوافع البيئية في سياق هذا الهدف الاستراتيجي، وذلك في محاولة تقليل اعتماد الصين على الوقود والطاقة الملوثة للبيئة كالفحم، حيث ساهم اعتماد الصين على استخدام الفحم بصفة خاصة في زيادة مشكلة التلوث في الصين، وبناء عليه تستهدف الصين التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة المستوردة من آسيا الوسطى وروسيا، من خلال تحقيق اتفاقيات التعاون المفتوح لبيئة خضراء ونظيفة.

- **الهدف السابع**: ويتمثل الهدف الاستراتيجي الصيني السادس في خلق جوار جغرافي أكثر أمنًا، حيث تستهدف الصين التركيز على تنمية المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة والمحاور الحضرية على طول الممرات الاقتصادية، بهدف تسريع عملية تنمية المناطق الحدودية والمهمشة اقتصاديًا في الصين، والاستفادة من الموقع الجغرافي لمشروع طريق الحرير، وفقًا للمنظور الصيني، في تخفيف التهديدات الأمنية عبر الأطراف الغربية الصينية التي تعاني اضطرابات وتسلل المتطرفين إلى غرب الصين عبر آسيا الوسطى، وبناء عليه، يحمل هذا المشروع دوافع استراتيجية لتعزيز التنمية المحلية.
- كما توجد أهداف فرعية تتمثّل في تعزيز الروابط الصينية مع المناطق المجاورة، والتأثير الاقتصادي والدبلوماسي في العالم بصفة عامة، وفي آسيا بصفة خاصة وتعويض الطلب المحلي وتوفير أسواق جديدة لتصدير الإنتاج الصناعي الزائد لدى الصين خاصةً من الفولاذ والخرسانة والإسمنت ومواد البناء الأخرى من قبل الشركات الصينية، وإعادة توجيه فائض الادخار الصيني، وإعادة استخدام القدرات الإنتاجية المحلية، وتحفيز التنمية في المناطق الغربية الفقيرة في الصين من الاستثمار في مشروعات طريق الحرير، وعلى الجانب السياسي فأن الاستثمار في البنية الأساسية يعد نوع من المواجهة لسياسات الولايات المتحدة المتجهة نحو آسيا، شكل جديد من أشكال العولمة أكثر إنصافًا من النظام السائد الذي يخدم المصالح الغربية في المقام الأول.

V. آليات التطبيق الواقعي للاستراتيجية

حاولت الصين أن تظهر بمظهر من يقدم نظاماً دولياً جديداً أكثر عدالة وأنصاف وشكل جديد من أشكال العولمة المتسمة بالمشاركة والتنمية بعيداً عن النظام السائد الذي يخدم المصالح الغربية في المقام الأول ولذلك قامت بعرض أفكارها عن "الحوكمة العالمية " global governance "وأفكاراً آخري عن طريق تطوير النسق الدولي، وإقامة علاقة شراكة جديدة للتنمية العالمية تكون أكثر توازنا ويبذل فيها جهودا متضافرة لمواجهة الصعوبات وتقاسم المسؤولية والتطلعات وتعزيز المصالح البشرية المشتركة. وكان لابد لهذا الطرح الجديد والأفكار الجديدة عن النسق الدولي من آليات لتطبيقها، وقد تمثلت هذه الآليات في إنشاء مؤسسات جديدة مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وصندوق طريق الحرير المعني بالتجارة الدولية والاستثمارات في البنى التحتية، والتي سوف نقوم بالتعرف عليهما من خلال الجزء التالي:

- **أولاً: صندوق طريق الحرير**

ديسمبر ٢٠١٤ تم تأسيس "شركة صندوق طريق الحرير المحدودة" في بكين، وصندوق طريق الحرير يعدّ صندوقا استثماريا متوسط وطويل الأجل، استجابة لمبادرة الحزام والطريق، حيث يتمسك بمفهوم "الانفتاح والشمول، والمنافع المتبادلة" أي يرحب باشتراك المستثمرين من داخل آسيا وخارجها، ويقدم هذا الصندوق دعما تمويليا لبناء البنية التحتية وتنمية الموارد والتعاون الصناعي وغيرها من المشروعات في الدول الواقعة على طول "الحزام والطريق، ويعمل وفقا للنظام الاقتصادي والمالي الدولي الحالي، و الصندوق يقدم المساعدات الاقتصادية و يساعد في إيجاد فرص جديدة للتنمية للدول المعنية من خلال الترابط والتواصل.

وقد تم تعميق التفاهم المتبادل بين صندوق طريق الحرير وهيئات التنمية المتعددة والحكومات ذات الصلة ومختلف الشركات والمؤسسات المالية مما أسهم في تعزيز أدرك مختلف الأطراف بشكل كبير لمفهوم "الانفتاح والشمول، والمنافع المتبادلة".

ولذا فأعمال صندوق طريق الحرير تنتشر الأن في روسيا وجنوب آسيا وآسيا الوسطى وغرب آسيا وشمال إفريقيا وجنوب شرق آسيا وأوروبا الوسطى والشرقية ومناطق أخرى، كما يبحث أيضاً فرص التعاون مع شركائه في أوروبا وأمريكا الجنوبية ومناطق أخرى.

حالياً تم استخدام حوالي ٧٠٪ من الأموال الاستثمارية المتعاقدة من صندوق الحرير في تطوير محطات توليد الكهرباء وبناء البنية التحتية والموانئ والتصنيع وغيرها من مشاريع التعاون الدولي الكبرى. وبدعم مشترك من صندوق الحرير والمستثمرين الدوليين والقروض المشتركة، يتم عمل مشاريع كبيرة مثل مشروع الغاز الطبيعي المسال بروسيا، ومحطة كاروت للطاقة الكهرومائية في باكستان التي تبعد ٥٠ كيلومتر من إسلام أباد ووعدت الحكومة الصينية بتزويد باكستان بما لا يقل عن ٣٥٠ مليون دولارًا أمريكيًا بحلول عام ٢٠٣٠ لتمويل هذه المحطة، وأيضاً محطة توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية ومحطة حصيان لتوليد الكهرباء بالفحم النظيف في دبي، وغيرها من المشاريع الأخرى. والتالي بعض نماذج من إنجازات صندوق الحرير:

- قام صندوق طريق الحرير بإنشاء صندوق الاستثمار المشترك مع صندوق الاستثمار الأوروبي في إطار ربط الحزام والطريق مع "خطة يونكر" الأوروبية، لتعزيز الاستثمار الثنائي والتعاون المالي بين الشركات الصينية والشركات الأوروبية.
- قام الصندوق بمشاركه استثمارية مع شركة جنرال إلكتريك للاستكشاف المشترك لفرص الاستثمار في مجالات الطاقة والنفط والغاز والطاقة الجديدة وغيرها من الصناعات الأخرى في البلدان والمناطق الواقعة على طول الحزام والطريق.
- وقعت شركة "Aqua Powerالسعودية القابضة المحدودة " للطاقة المتجددة وتطوير وتشغيل محطات توليد الطاقة وتحلية المياه، اتفاقية مع صندوق الحرير ليكون شريكاً ومساهماً في الشركة "، وحصة صندوق الحرير من الشركة حسب الاتفاقية ٤٩ بالمئة، والشركة تمتلك حالياً عدداً من مشاريع الطاقة المتجددة ومحطات توليد الطاقة الشمسية المركزة والكهروضوئية ومحطات توليد الطاقة بالرياح في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة وجنوب أفريقيا والأردن ومصر والمغرب، التي تبلغ قدرتها الإجمالية ١٦٦٨ ميجاواط، كما أن Aqua Power كانت قد شاركت صندوق الحرير في استثمار مشروعين بدولة الإمارات العربية المتحدة لتطوير وبناء محطة كهرباء الحصيان لتوليد الطاقة المتجددة بالفحم النظيف بقدرة ٢٤٠٠ ميجاواط والمرحلة الرابعة من مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية البالغة قدرتها ٩٥٠ ميجاواط والذي يجمع بين تقنيتي الألواح الشمسية الكهروضوئية والطاقة الشمسية المركزة والتي ستولد طاقة ستكفي ١,٣ مليون شخص و٣٢ ألف منزل سكني. والشكل التالي يوضح بعض مشاريع المشيدة بموجب مبادرة الحزام والطريق.

شكل رقم (٢) المشاريع المشيدة بموجب مبادرة الحزام والطريق

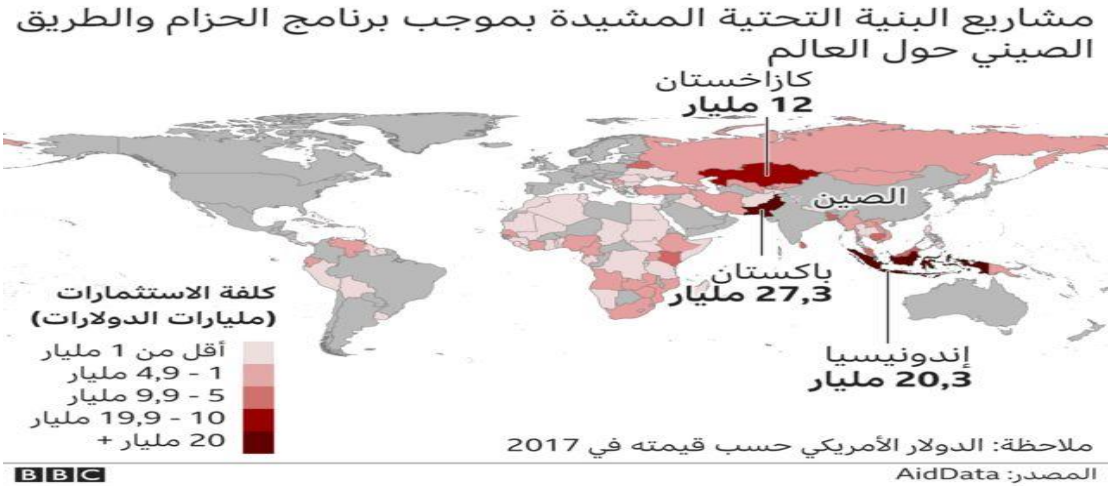

-

وبذلك يكون صندوق طريق الحرير قد قام بربط مشاريع البناء والتخطيط التنموي للبلد أو المنطقة المراد أقامت المشروعات بها وقدم الدعم التمويلي لمشاريع التعاون الدولي في بناء البنية التحتية اللازمة للتنمية المستدامة، على الجانب الأخرى حقق ربط بين هذه المشاريع ومصالح القومية الصينية التي تتمثل في تيسر سبل الحصول على مصادر الطاقة وفتح مسارات جديدة للطاقة.

- **ثانياً: البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية Asian Infrastructure Investment Bank (AIIB)**

تم اقتراح إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية لأول مرة في أكتوبر ٢٠١٣ وهو بنك تنموي مخصص لإقراض مشاريع البنية التحتية و يقع مقر البنك في بكين، وقد تم التوقيع على بنود الإطار القانوني للبنك (AIIB) في بكين في يونيو ٢٠١٥، حيث يبلغ رأس المال المصرح به للبنك المقترح ١٠٠ مليار دولار مقسما على مليون حصة بقيمة اسمية ١٠٠ الف دولار للحصة الواحدة متوفرة للاكتتاب من قبل الأعضاء، ٧٥٪ منها يأتي من آسيا وتعتبر الصين أكبر مساهم منفرد حيث تمتلك ٢٦,٦٣٪ من حقوق التصويت، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية هو بنك تنموي جديد متعدد الأطراف، يبلغ عدد أعضائه المؤسسين ٥٧ دولة، ويضم في عضويته دولاً من خارج آسيا، كبريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها من دول أوروبا المتقدمة ، و انضمت روسيا بصفة عضو مؤسس في البنك عام ٢٠١٥. ويتم تقسيم رأس المال المرخص له الأصلي إلى حصص مدفوعة وحصص قابلة للاستدعاء يتم دفع الحصص التي تكون قيمتها الإجمالية بحوالي ٢٠ مليار دولار أمريكي على شكل أسهم وتكون الحصص التي قيمتها الإجمالية ٨٠ مليار دولار قابلة للاستدعاء ويكون بالإمكان رفع رأس مال البنك من قبل مجلس المحافظين بتصويت الأغلبية الكبرى ووفقا للأحكام والشروط التي قد يراها مناسبة ويعد مجلس المحافظين أعلى هيئة لصنع القرار في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وقد بدأ البنك العمل في يناير ٢٠١٦، وتتمثل الأهداف الأساسية للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في تلبية احتياجات البنية التحتية الآخذة في التوسع عبر آسيا وتعزيز التكامل الإقليمي وتعزيز التنمية الاقتصادية. واعتبارًا من بداء العمل أعلنت الصين عن مشاريع البنية التحتية قيد التنفيذ بتكلفة حوالي ١٦٠ مليار دولار أمريكي.

وبالفعل تعاون البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ومؤسسات مالية أخرى متعددة الأطراف لتقديم المساعدات بقيمة ٩٥,٣ مليون دولار أمريكي قرض لدعم مشروع توصيل شبكة أكبر مشروع لطاقة الرياح في آسيا الوسطى، استفادت منه أكثر من مليون أسرة في كازاخستان، وخفضت انبعاثات الكربون بمقدار ٢٦٠ ألف طن سنويًا.

كما قام البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بصفته البنك الإنمائي الوحيد متعدد الأطراف في مجموعة المقرضين بتقدم بتمويل قدره ٦٠ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل حوالي ١٥٪ من التكلفة الإجمالية لمشروع تشغيل أكبر مجمع للطاقة الشمسية في غرب العاصمة العمانية مسقط.

الجدول التالي يوضح حصص الدول الأعضاء في البنك الأسيوي ونسبة التصويت الخاصة بكل دولة عضو.

جدول رقم (١) حصص الدول الأعضاء في البنك الأسيوي ونسبة التصويت الخاصة بكل دولة عضو

العدد	البلد أو المنطقة	%الأصوات	%الأسهم	الأسهم	تاريخ التصديق
١	**الصين**	**26.06**	**30.34**	**297,804**	**26-Nov-15**
٢	الهند	7.51	8.52	83,673	11-Jan-16
٣	روسيا	5.93	6.66	65,362	28-Dec-15
٤	ألمانيا	4.15	4.57	44,842	21-Dec-15
٥	كوريا الجنوبية	3.5	3.81	37,388	11-Dec-15
٦	أستراليا	3.46	3.76	36,912	10-Nov-15
٧	فرنسا	3.19	3.44	33,756	16-Jun-16
٨	إندونيسيا	3.17	3.42	33,607	14-Jan-16
٩	البرازيل	3.02	3.24	31,810	
١٠	المملكة المتحدة	2.91	3.11	30,547	3-Dec-15
١١	تركيا	2.52	2.66	26,099	15-Jan-16
١٢	إيطاليا	2.49	2.62	25,718	13-Jul-16
١٣	السعودية	2.47	2.59	25,446	19-Feb-16
١٤	إسبانيا	1.79	1.79	17,615	
١٥	إيران	1.63	1.61	15,808	
١٦	تايلند	1.5	1.45	14,275	20-Jun-16
١٧	الإمارات العربية المتحدة	1.29	1.21	11,857	15-Jan-16
١٨	هولندا	1.16	1.05	10,313	16-Dec-15
١٩	باكستان	1.16	1.05	10,341	22-Dec-15
٢٠	الفلبين	1.11	1	9,791	
٢١	بولندا	0.98	0.85	8,318	20 April 2016
٢٢	إسرائيل	0.91	0.76	7,499	15-Jan-16
٢٣	كازخستان	0.89	0.74	7,293	18-Apr-16
٢٤	سويسرا	0.87	0.72	7,064	25-Apr-16
٢٥	فيتنام	0.84	0.68	6,633	11-Apr-16
٢٦	بنجلادش	0.83	0.67	6,605	22-Mar-16
٢٧	**مصر**	**0.83**	**0.66**	**6,505**	**12-Aug-16**
٢٨	السويد	0.81	0.64	6,300	23-Jun-16
٢٩	قطر	0.79	0.62	6,044	24-Jun-16
٣٠	جنوب أفريقيا	0.77	0.6	5,905	
٣١	النرويج	0.74	0.56	5,506	22-Dec-15
٣٢	الكويت	0.73	0.55	5,360	
٣٣	النمسا	0.7	0.51	5,008	3-Dec-15
٣٤	نيوزيلندا	0.66	0.47	4,615	9 -Dec-15
٣٥	الدنمارك	0.58	0.38	3,695	14-Jan-16
٣٦	فنلندا	0.53	0.32	3,103	7-Jan-16
٣٧	سريلانكا	0.5	0.27	2,690	22-Jun-16
٣٨	ميانمار	0.49	0.27	2645	1-Jul-15
٣٩	عُمان	0.49	0.26	2,592	21-Jun-16
٤٠	أذربيجان	0.48	0.26	2,541	24-Jun-16
٤١	سنغافورة	0.48	0.25	2,500	10-Sep-15
٤٢	أوزبكستان	0.45	0.22	2,198	
٤٣	الأردن	0.37	0.12	1,192	25-Dec-15
٤٤	ماليزيا	0.36	0.11	1,095	
٤٥	نيبال	0.33	0.08	809	13-Jan-16
٤٦	كمبوديا	0.32	0.06	623	17-May-16
٤٧	لوكسمبورج	0.32	0.07	697	9-Dec-15

٤٨	البرتغال	0.32	0.07	650	
٤٩	بروناي	0.31	0.05	524	12-Oct-15
٥٠	جورجيا	0.31	0.05	539	14-Dec-15
٥١	لاوس	0.3	0.04	430	15-Jan-16
٥٢	منغوليا	0.3	0.04	411	27-Nov-15
٥٣	قيرغيزستان	0.29	0.03	268	11-Apr-16
٥٤	طاجيكستان	0.29	0.03	309	16-Jan-16
٥٥	أيسلندا	0.28	0.02	176	4-Mar-16
٥٦	المالديف	0.27	0.01	72	4-Jan-16
٥٧	مالطا	0.27	0.01	136	7-Jan-16

المصدر: www.aiib.org

- **بنك التنمية الصيني:** تم إعادة رأسماله بغرض تمويل مشروعات البنية التحتية وتبني سياسات إصلاح السوق وتدويل وتطوير نماذج التشغيل المالية والتنموية ولعب دور في إرساء دعائم النمو الاقتصادي وإعادة الهيكلية
- **بنك التنمية الزراعي الصيني:** ثاني أكبر بنك في الصين تم تأسيسه عام ١٩٥١ وله فروع خارج الصين مثل سنغافورة ويقدم قروض من خلال المبادرة لمشروعات التنمية الزراعية والغذاء
- **بنك الصين للصادرات والواردات:** وهو بنك قائم أساسا على تشجيع الصادرات الصينية، ولكن بدايةً من الإعلان عن مبادرة الطريق أصبح يقدم قروضاً خاصة بالتنمية، ففي ٢٠٠٩/٢٠١٠ قدم بنك التنمية الصيني والبنك الصين للتصدير والاستيراد معاً مبلغ ١١٠ مليار دولار أمريكي من الإقراض المتعلق بالتنمية وهو أكثر مما قد البنك الدولي في الفترة نفسها، وجغرافياً تركز الصين على أفريقيا حيث يتم توجيه نسبة ٤٦٪ من المساعدات الخارجية لإفريقيا وتحصل آسيا علي نسبة٣٣٪.
- **صندوق الصين الأسيان للتعاون الاستثماري:** تم تأسيسه مع عام ٢٠١٣ براس مال مليار دولار ثم تم زيادة حصته لتصل إلى ١٠ مليار دولار، وهو أيضا يسهم في تقديم القروض لدول المبادرة
- **بنك Exim:** قدم قروض لعدد ٤٩ مشروع لدول المبادرة عام ٢٠١٥ بمليارات الدولارات.
- **بنك الصين للأعمال CCB:** يلتزم بتمويل مشروعات المبادرة بمبلغ ٢٢ مليار دولار.
- **بنك التنمية الجديدة للبريكس NDB:** تم إنشاؤه عام ٢٠١٤ من قبل منظمة البريكس وهو أيضا يساهم في تقديم القروض لمشروعات المبادرة.

وقد ساهمت هذه المؤسسات المالية "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وصندوق الحرير، وبنك التنمية الصيني وبنك الصين للتصدير والاستيراد ، وبنك التنمية الزراعي الصيني" في زيادة التعاون المشترك في مجال التجارة والاستثمار بين الصين وكل من دول المبادرة ، حيث وصل إجمالي حجم التجارة بين الصين ودول الحزام خلال الفترة 2014-2016 حوالي ٣ تريليون دولار، وتجاوزت استثمارات الصين في هذه البلدان 50 مليار دولار أميركي، مع إقامة الشركات الصينية 56 منطقة تعاون اقتصادي في أكثر من 20 دولة، وحققت عائدات ضريبية قدرها 1.1 مليار دولار أميركي مع توفير 180 ألف وظيفة، ومن المستهدف أن يصل حجم التجارة مع الدول الواقعة على طول الطريق إلى 2.5 تريليون دولار أميركي سنويًا بحلول عام2025 .

VI. حجم التواجد الصينى فى القارة الأفريقية

يتطرق هذا الجزاء لأهم أشكال الدبلوماسية الصينية المستخدمة في علاقتها مع الدول الأفريقية وكمثلها من العلاقات الدولية والتي تستند إلى مفهومي القوة والمصلحة، حيث ظهر في الآونة الأخيرة مفهوم جديد للقوة يسمى" القوة الناعمة " وهي وفقاً لتعريف من وضعه هذه النظرية "جوزيف ناي Joseph Nye" تعرف بأنها قدرة الدولة على تحقيق غاياتها بوسائل جذاب أكثر منها وسائل إلزامية أو عقابية، حيث يمكن لأي دولة تحقيق مصالحها دون استخدام القوة العسكرية، " والقوة الناعمة " لها أشكال ووسائل كثيرة تستخدم لتحقق الغايات المطلوبة منها مثلاً الوسائل الثقافية، والسياسة العامة تجاه الدول الأخرى ، والمبادرات الدبلوماسية والزيارات المكوكية، المبادلات التجارية، المساعدات الإنسانية والتنموية، والاستثمارات العابر للحدود، والسياحة، ولها أيضاً مؤشرات يتم قياسها من خلالها، كمؤشر الثقافة، مؤشر التعليم، مؤشر المشاركة العالمية في القضايا الدولية، مؤشر المشاريع، مؤشر الاتصالات الرقمية . وبذلك يمكننا القول إن "القوة الناعمة" هي استخدام الدبلوماسية بكافة أشكالها لتحقيق الغايات المرجوة على المدى الطويل بالأدوات الاقتصادية والسياسية والتنموية مع استخدام عبارات تؤكد على النفع المتبادل والتنمية المشتركة بعيداً عن الاستغلال والهيمنة.

في القرن الحادي والعشرين أصبح قارة أفريقيا أهمية كبيرة على الساحة الدولية بسبب مواردها الزراعية والمعدنية، وقد شهدت العلاقات الصينية الإفريقية تاريخ طويل من التواصل يعود إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية وقد زد من قوة العلاقات الصينية الإفريقية ما تقدمت به الصين من دعم لحركات تقويض الاستعمار والاستقلال السياسي في الدول النامية، بما فيها إفريقيا .بالإضافة إلى الأهداف المشتركة التي جمعت الصين مع العديد من الدول الإفريقية تحت مظلة حركة عدم الانحياز أثناء الحرب الباردة، كما كانت القارة الأفريقية أيضاً ضمن المناطق التي عملت الصين على تكثيف حضورها بها وتعميق علاقتها الاقتصادية مع بلدانها وضخ الاستثمارات الهائلة بها.

فقد اعتقد صانع القرار الصيني في أهمية أفريقيا وعدم تجاهلها، لذلك عمل علي جذب الدول الأفريقية عن طريق العلاقات الثقافة، وعن طرق تقديم المساعدات التنموية غير المشروطة، مما ساهم في تعزيز حضور الصين الفعال والمتنامي في القارة، كما قامت بتقوي الروابط من خلال اتفاقيات تعاون وصداقة مع دول القارة وتشجيع الشركات الصينية علي الاستثمار في القارة الإفريقية، إلى جانب قيامها بدور الوساطة في بعض الأزمات مثل أزمة جنوب وشمال السودان حول منطقة أبيي المتنازع عليها، كما شجعت شباب القارة علي الذهاب إلى الصين بغرض التعليم والتدريب والاطلاع على التجربة الصينية كنموذج يمكن اعتماده لتنمية القارة الأفريقية، وعملت الصين على التعاون الاقتصادي مع أفريقيا وتنمية علاقتها مع دولها على أساس الشراكة المتبادلة بعيداً عن الهيمنة. حيث تتشارك الصين مع أفريقيا من خلال المنظمات متعددة الطراف، مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العشرين.

ما يفسر أبعاد العلاقات الصينية الأفريقية ويعتبر أهم عامل ساهم في تقدم العلاقة الصينية الأفريقية هو تشارك الصين مع أفريقيا من خلال المنظمات متعددة الأطراف مثل مجموعة السبعG7 ، وحركة عدم الانحياز والبريكس "BRICS " والجدير بالذكر أن مجموعة BRICS "لديها إمكانيات كبيرة من حيث قدرتها على دعم التنمية الأفريقية، بالإضافة إلى أن قمة مجموعة" بريكس وأفريقيا " التي عقدت في مارس 2013 قامت بتغير شكل العلاقة من علاقة أحادية البعد إلى علاقة متعددة الأبعاد ذات طابع المؤسسي، وأيضاً" منتدى التعاون الصيني الأفريقي " FOCAC الذي ساهم في تعزيز التنمية المستدامة في إفريقية. وفي ضوء ما سبق نستطيع أن نفسر أبعاد العلاقات الصينية-الأفريقية والسياسة الخارجية الصينية المدفوعة بالمصلحة المشتركة.

- **أسباب استجابة أفريقية للدبلوماسية الصينية.**

١- **أسباب سياسية:** حيث تتبع الصين دبلوماسية مرنة في التعامل مع الدول الأفريقية عن طريق استخدام سياسة الإقناع والتي تمثلت في توقيع اتفاقيات وزيارات متبادلة وبناء وتطوير المؤسسات في الدول المستهدفة، وعدم إثارة القضايا الخلافية واستيعابها، كذلك استيعاب الدبلوماسية الصينية لرغبة إفريقيا في حماية فعالة لاستقلالها السياسي ومراعاة وضع الأنظمة السياسية في إفريقيا من حيث تفضيل القادة الأفرقة للأنظمة والسياسيات المركزية في معظم الحكومات الإفريقية، وعدم تفضيل الأنظمة الغربية القائمة على الديمقراطية. كذلك استطاعت الصين أن تقدم للقارة الإفريقية مسارات وحلول بديلة للتنمية ليس فيها مجال للهيمنة الخارجية، خاصةً وأن الصين تقدم الاستثمار والدعم في مجال التنمية المستدامة.

والشكل التالي يظهر الديون الإفريقية موزعة وفقا للجهات المانحة للدين في عام ٢٠١٩، فقد قدمت الصين لإفريقيا الدعم في مجال التنمية المستدامة من خلال القروض الصينية التفضيلية، حيث كانت إفريقيا أكبر متلقي للأموال الصينية منذ عام ٢٠٠٩، فقد قدمت الصين ١٠ مليار دولار أمريكي علي شكل قروض ميسرة، ثم تضاعف هذا المبلغ ليصل إلى ٢٠ مليار دولار أمريكي منذ عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠١٥. وكان حوالي ٦٨ % من إجمالي القروض المقدمة من الصين إلى إفريقيا والمقدرة بنحو ١٥٣ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٩) توجه إلي أكبر ١٠ مستقبلين للقروض منهم أنجولا وإثيوبيا وزامبيا والكاميرون. وفى عام ٢٠١٩، كان نحو ٢٤٪ من إجمالي الديون الأفريقية مستحقة للصين.

شكل رقم (٤) الديون الإفريقية موزعة وفقا للجهات المانحة للدين في عام ٢٠١٩

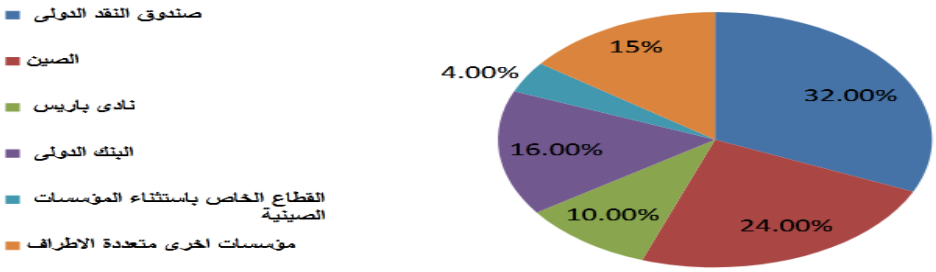

٢- **أسباب اقتصادية :**تطبق الصين منهج فريد في تقديم المعونات التنموية والتمويل، حيث تمزج بين المنح الخاصة، والقروض بدون فوائد، والقروض بفوائد ميسرة لتمويل مشروعات التنمية، والمساعدات في إقامة البنية التحتية ومد خطوط الاتصال والسكك الحديدية، والمساعدات في مجال الزراعة والتعدين، وأيضاً التبادل التعليمي للطلاب، المنح الدراسية ، وتشجيع رجال الأعمال والمستثمرين الصينيون علي فتح أسواق جديدة في الدول المستهدفة من خلال ، حملات الترويج للاستثمار، حيث يوجد لدى الصين أكثر من ٢٠٠ مشروع يتعلق بالبنية التحتية في إفريقيا، مما جعل الصين من أكبر مانحي المساعدات في إفريقيا، ومن أمثلة الدالة علي ذلك المساعدات المقدمة لدولة تنزانيا ودولة زامبيا لأنشاء السكك الحديدية، وأيضاً بناء مركز القاهرة الدولي للمؤتمرات بمصر، وميناء الصداقة بموريتانيا، ومطار موريشيوس غانا ومحطة الطاقة الكهرومائية في غانا.

٣- **أسباب أمنية والدفاعية:** متمثلة في عقد مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة مع الدول المستهدفة.

- **<u>الأسباب والدوافع وراء تقوية العلاقات الصينية في أفريقيا:</u>**

١. **تأمين الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة:** من أهم أهداف التوجه الصيني نحو القارة الأفريقية ما تشير إليه الإحصائيات من أمتلك القارة الأفريقية لإمكانيات هائلة في مجال الزراعة تؤهلها لأن تصبح سلة للغذاء العالمي، فضلا عن كثرة ما بها من موارد المائية، حيث يجرى بها 13 نهر، كذلك لديها مخزون كبيرة من مياه الأمطار والمياه الجوفية، وأيضاً إفريقيا لديها مخزون كبير من المعادن الهامة فهي تمتلك حوالي 90 ٪ من إجمالي واردات العالم من عنصرين البلاتين والكوبالت، وحاولي ٥٠٪ احتياطي الذهب العالمي، و٣٠٪من المنجنيز، و 35٪ من اليورانيوم في العالم .

لرغبة الصين في تأمين حاجاتها من الموا د الخام الحيوية وتعزيز اقتصادها لفترات قادمة، حيث أصبحت الصين في حاجة كبيرة للطاقة اللازمة للإنتاج فمثلاً في عام ٢٠١٣ أصبحت الصين ثاني أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تستورد حوالي ٧مليون برميل نفط يومياً، لذا فهي في حاجة إلى القارة الإفريقية الغنية بمصادر الطاقة لتقوم بسد حاجاتها، وقد وصل حجم ما تحصل عليه الصين من إفريقيا إلى ما يقرب من ثلث حاجاتها من النفط عام ٢٠١٣. وكثيراً ما تقدم الصين قروضًا منخفضة الفائدة للدول التي تعتمد على السلع الأساسية مثل النفط أو الموارد المعدنية من خلال اتفاقيات تقوم على أساس الاحترام المتبادل للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وقد قامت الصين بالفعل باستبدال دولة أنجولا محل السعودية والتي كانت أكبر مورد للنفط بالنسبة لها وكانت تمدها بحوالي% 15 من احتياجاتها، فقامت بالفعل باستبدالها بدولة أنجولا طبقاً لما وصفه التقرير الصادرعن البنك الدولي بـ "نمط أنجولا" وهي اتفاقية وقعت بين حكومتي البلدين والمؤسسات الصينية والأنجولية تركز على مقايضة البنية التحتية بالموارد ، بمعني تقديم قروضاً ميسرة تساهم في دفع التنمية الاقتصادية في أنجولا مقابل الحصول علي النفط والمعادن ، كما منحت الحكومة الصينية قروضا تفضيلية لتشجيع المؤسسات الصينية على الاستثمار في مجالات البنية التحتية والطاقة والموارد وهذا النمط لا يميز بين المساعدات والتجارة والاستثمار.

وعلى مدى العقد الأخير، زادت واردات الصين من أفريقيا من المواد الخام، بقدر أكبر من زيادة وارداتها من بقية أنحاء العالم، حيث نما حجم واردات المواد خام من أفريقيا إلى الصين بأكثر من ١٠٠ % بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٩ من ٠,٧ مليون برميل يوميًا في ٢٠٠٨ إلى ١,٥ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٩. وقد سعت الصين إلى توقيع عقود احتكار استخراج واستغلال خامات مثل الكوبالت، والتنتاليم، والفحم، واليورانيوم، والذهب، والمنجنيز، والماس، والزنك مع حكومات كل من (الكونغو، ونيجيريا، وزامبيا، وكينيا، والسنغال، ومصر، والجزائر، وتشاد، وإثيوبيا). وقدرت قيمة هذه العقود بنحو ٢٩ مليار دولار، بتمويل من بنك التنمية

الصيني. وقد أصبحت الصين تستقبل حوالي ١٥ إلى ١٦ % من صادرات أفريقيا من المواد الخام، وكان أكبر حجم لواردات الصين من إفريقيا (أنجولا، وجنوب إفريقيا، ثم جمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما كانت كثر الدول الإفريقية استيرادا من الصين كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا ومصر.
وفي الوقت نفسه فأن وأرادات أفريقيا من الصين تتنوع، حيث تمثل الأجهزة الإليكترونية والآلات ومعدات النقل وتمثل الحصة الأكبر، تأتي بعدها السلع الاستهلاكية خاصة المنسوجات والملابس، ومن أهم ما يميز السلع الصينية أنها أقل تكلفة من السلع المماثلة في دول الأخرى مما يجعلها أكثر طلباً في إفريقيا، والشكل التالي يوضح اهم صادرات الصين إلى إفريقيا

شكل رقم (5) اهم صادرات الصين إلى إفريقيا

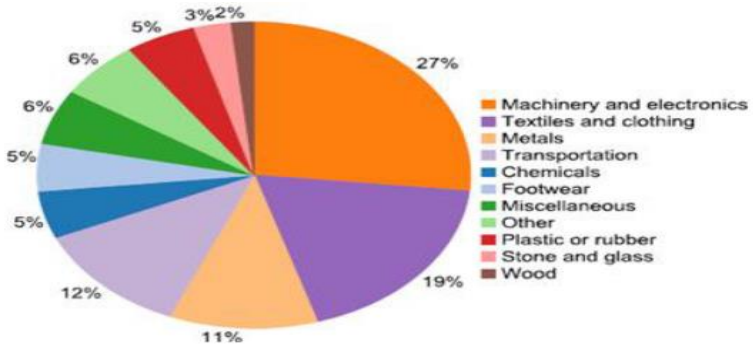

https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Event/Africa/Investing%20in%20Africa%20Forum/2015/investing-in-africa-forum-china-and-africa-expanding-economic-ties-in-an- evolving-global-context.pd

٢. **التوجه الصيني نحوالاستثمار في القارة الأفريقية:** فقد سعت الصين لزيادة استثماراتها في أفريقيا، حيث تشير الإحصائيات إلى تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا من 20 مليون دولار في أوائل التسعينيات إلى ما يقر ب من 100 مليون دولار في عام2000 ، ثم وصل إلى أكثر من مليار دولار في عام 2006، وظل في اتجاه متزايد منذ عام 2006 وحتى عام 2017 حيث بلغ نحو 110مليون دولار بعد قمة المنتدى الصيني الأفريقي لعام2015 ، والتي التزمت الصين فيها بمبلغ60 مليار دولار للقارة. وفي عام ٢٠٢٠ بلغ حجم تدفق الاستثمار الصيني في القارة الأفريقية نحو 5.2 مليار دولار بزيادة قدرها 9.5 % عن عام 2019، كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة للصين في المواد التعدينية تمثل حوالي ثلث إجمالي الاستثمارات في أفريقيا.كما أقامت الصين عدة استثمارات هامة في إفريقيا منها انشاء خط سكة حديد وطريق يصل إلى داخل إفريقيا وإلى العاصمة نيروبي، وفي الشمال الشرقي من مومباسا يتم بناء ميناء كبير به ٣٢ رصيفًا بما في ذلك منطقة صناعية مجاورة بما في ذلك البنية التحتية مع ممرات مرور جديدة إلى جنوب السودان وإثيوبيا. وفي باجامويو، تنزانيا يتم بناء ميناء حديث للمياه العميقة ومدينة تابعة ومطار ومنطقة صناعية وفي اتجاه البحر الأبيض المتوسط، يتم إنشاء منطقة تيدا المصرية الاقتصادية الخاصة بالقرب من مدينة عين السوخنة الساحلية المصرية كمشروع صيني مصري مشترك. كما تم بناء مجموعة من السدود بمساعدات صينية في العديد من البلدان مثل زامبيا وإثيوبيا وغانا، وفي نيروبي تمول الصين بناء أطول مبنى في أفريقيا وهي أبراج بيناكل وباستثمارات صينية بقيمة ٦٠ مليار دولار تم الإعلان عنها في سبتمبر ٢٠١٨. والشكل التالي يوضح حجم الاستثمارات الصينية في القارة الإفريقية.

شكل رقم (6) حجم FDI والاستثمار في الأوراق المالية الصينية خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٢٠

Source : China Africa Research Initiative , CHINA-AFRICATRADE, 2022, AVAILABLEAT: http://www.sais-cari.org/data-china-africa-trade

والشكل التالي يوضح أكثر عشر دول استحواذ على الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا سنة ٢٠٢٠، وهم (جنوب أفريقيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، زامبيا، أثيوبيا، أنجولا، نيجيريا، كينيا، زيمبابوي، الجزائر، غانا) حيث حصلوا على ٦٣ % من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا، بينما النسبة المتبقية وهي ٣٧٪ تتوزع على باقي الدول الإفريقية الأخرى. وتقوم الصين بالاستثمار في هذه الدول في جميع المجالات، من طاقة وزراعة وتعدين وبناء، وتجارة وخدمات ومعالجة منتجات مواد والتصنيع وكذلك الدعم اللوجستي، ويشرف على هذه الاستثمارات بنك الاستيراد والتصدير الصيني، وهو تابع للدولة ويقوم بدور أساسي في منح القروض للحكومات الإفريقية من خلال شروط تفضيلية موجهة لقطاعات اقتصادية مختلفة مثل مشروعات البنية التحتية، وتحسين كفاءة بعض القطاعات الاقتصادية الهامة.

شكل رقم (7) أكثر عشر دول استحواذ على الاستثمار الصيني في إفريقيا سنة ٢٠٢٠

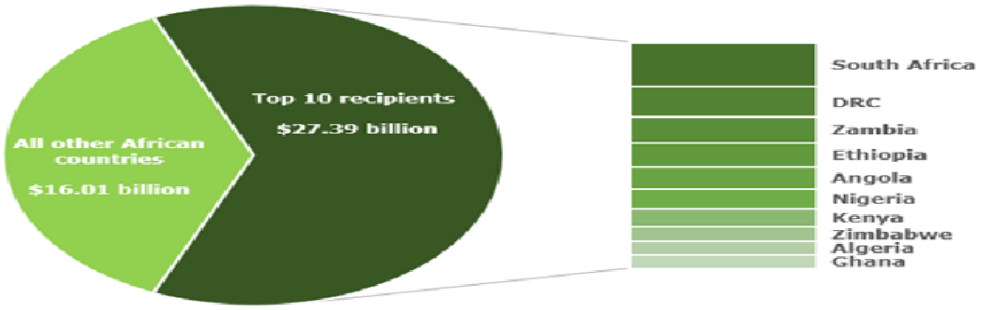

Source: Yike Fu, The Quiet China-Africa Revolution: Chinese Investment, https://thediplomat.com/2021/11/the-quiet-china-africa-revolution-chinese-investment/

٣. **فتح أسواق جديدة** :قامت الصين بمجموعة من الإجراءات ساهمت بشكل كبير في تطور العلاقات التجارية الصينية – الأفريقية، حيث عملت على تشجيع الصادرات الأفريقية نحو الصين فقامت بإلغاء الرسوم الجمركية لحوالي% 60 من صادرات 30دولة أفريقية لها علاقات دبلوماسية مستقرة معها ابتداءً من سنة2012 ، مما ساعد علي زيادة حجم التبادل التجاري بين الطرفين.
حيث تشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين القارة الأفريقية والصين تضاعف أكثر من عشر مرات منذ بداية القرن الحادي والعشرين، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري الإجمالي بينهما من نحو مليار دولار عام 1980 إلى ما يزيد عن 10 مليار دولار عام2000 وأصبحت الصين الشريك التجاري الثاني للقارة أبداء من عام 2010 بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ثم في عام ٢٠١٣ أصبحت الصين تمثل الشريك التجاري الأول لأفريقيا ووصل حجم التبادل التجاري إلى 200مليار دولار عام ٢٠١٤-

2013 ليتجاوز بذلك حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والقارة الأفريقية بنحو الضعفين. والشكل التالي يوضح حجم التبادل التجاري بين الصين والقارة الأفريقية.

شكل رقم(8) حجم التبادل التجاري بين الصين والقارة الأفريقية خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٢٠

Source : China Africa Research Initiative , CHINA-AFRICATRADE, 2022, AVAILABLEAT: http://www.sais-cari.org/data-china-africa-trade

VII. حجم النفوذ الصيني عالمياً باستخدام القوى الناعمة

أن الهدف الاستراتيجي الأول بالنسبة للصين هو توسيع النفوذ الاقتصادي والسياسي الصيني، كما وانها تسعى لتحقيق هدفاً أكبر وأهم وهو إعادة بناء النظام الإقليمي والدولي وان تصبح هي قائداً ومهيمناً علي هذا النظام ، ويتجسد تحقيق تلك الأهداف في تعزيز السلام وزيادة رصيد بكين من القوة الناعمة المتسمة بالمرونة المستمدة من الثقافة الصينية والخبرة الدولية، وهذا يتطلب جهداً كبير يقع على كاهل الدبلوماسية الصينية فهي تعتبر الركيزة الأولي لتحقيق هذه الأهداف والأساس الأول في أقناع الدول بالأفكار الصينية والترويج لها واحتواء أي تهديدات تواجه هذه الأهداف.

وبما أن الهداف المعلنة لمبادرة الطرق والحزام أنها تقوم علي مبدأ الدبلوماسية المحيطية وباستخدام الأساليب الدبلوماسية المتمثلة في الاتفاقيات الاقتصادية والتنموية للدول و تعزيز السلام القائمة على أساس الاحترام لسيادة الدول، فأن الصين قامت بالتعامل مع بعض القضايا التي مثلت تهديدات لمبادرة الحزام والطريق من خلال هذا المفهوم، ووضع خطة لاحتواء النزاعات القائمة بين بعض الدول داخل المبادرة وذلك مثل ما حدث في الحالة الإيرانية السعودية على النحو التالي:

أن كل من السعودية وإيران هما أعضاء في مبادرة الحزام والطريق هما يعتبران من الدول الهامة على خريطة أمدادات واحتياجات الصين، إلا أن هناك توتر كبير في العلاقات السعودية الإيرانية، وقد شغلت مثل هذه القضية بدرجة كبيرة صانع القرار السياسي في الصيني لما لها من تهديد على مبادرة الحزام والطريق، وأيضاً لما لها من أهمية في نشر النفوذ الصيني باستخدام القوي الناعمة وبالأدوات الاقتصادية. لذا قامت الصين في عام ٢٠١٦ بزيارة كلاً من إيران والسعودية ثم قامت عقب هذه الزيارة بأصدر أول وثيقة سياسية عربية طرحت فيها إطار للتعاون القائم على:

- التعاون في مجال البني التحتية
- التعاون في المجال التجاري والتمويل
- التعاون الثلاثي في مجالات التكنولوجيا (الطاقة النووية-القمر الصناعي-الطاقة المتجددة)

وعلى ضوء الوثيقة قامت الصين بنشر فكرة السلام القائم علي خلق المنافع المشتركة وتبنت الصين موقفا متوازنا بين إيران والسعودية على أساس الاحترام المتبادل لسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، تمهيدا للتقريب بينهما، حيث أن مبادرة الحزام والطرق سوف تربط إيران جغرافيا بوسط أسيا وجنوب وغرب أسيا والسعودية، لذا فقد قامت الصين بتوقيع اتفاقات تعاون بمبلغ ٦٥ مليار دولار مع الرياض ولتعظيم الروابط ربطتها بأولويات الحكومة السعودية وفق خطة الرؤية السعودية خطة ٢٠٣٠. كما فعلت نفس الشيء مع إيران حيث دعمت منظمة الصين شنغهاي للتعاون إيران وقدمت لها ١٠ مليار دولار لدعم البنية التحتية الإيرانية. ومن ثم فخلق الشراكة بينهما قد يمثل مدخل لحل التوتر بينهما لان المبادرة ستربطهما معا بمصير واحد ومصالح مشتركة.

أيضا وفي سبيل توسعت النفوذ الصيني عالمياً وكسب ود كثير من الدول التي تتعامل معها الصين، تأتي قضية جدولة الديون للدول المدينة للبنوك الصينية على قائمة أعمال الدبلوماسية الصينية الناعمة، وكذا لتحسين صورة الصين دولياً في ظل الاتهامات الأمريكية لها بتخليق وباء كورونا ونشره بالعالم. حيث تقوم الصين بإعادة النظر بشأن التفاوض على هيكلة ديون الدول المتعثرة خلال العامين الماضين بسبب انتشار وباء كورونا وما أدي إليه انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي في كل دول العالم. فعلى سبيل المثال تدين دول أمريكا اللاتينية، ودول جنوب الصحراء بنحو ٣٠-٤٠٪ من إجمالي ديونها الخارجية للصين، وبسبب تأثير الجائحة على قدرتهما الاقتصادية فمن المرجح صعوبة الالتزام بسداد أعباء الدين. وبما أن جهات الإقراض الصينية مثل بنك التنمية الصيني (CDB) وبنك التصدير والاستيراد الصيني (EXIM) ترتبط بالحكومة الصينية فيمكن للدبلوماسية الصينية التدخل لصالح جدولة الديون، بل وإمكانية منح قروض جديدة بفوائد أقل أو تأجيل السداد، أو ربما حتى إسقاط بعض هذه الديون. ولكن هذا لن يكون دون حصول الصين في المقابل علي تحقيق بعض أهدافها الاستراتيجية، وبذلك يكون فخ الديون قد آت بثماره.

وبهذا تستطيع الصين فرض قوتها الناعمة بصورعديدة ومختلفة مثل المساهمات في استراتيجيات التنمية الخاصة ببعض الدول أو منح القروض الميسرة وطويلة الأجل لبعض الدول الأخرى وزيادة الاستثمارات الصينية في دول أخري، وبذلك يزاد توسيع النفوذ الاقتصادي والسياسي الصيني داخل هذه الدول وخارجها.

VIII. مدي تأثر العلاقات المصرية الصينية بمبادرة الحزام

- **أولاً: طبيعة العلاقة المصرية الصينية**

أن العلاقات الدبلوماسية المصرية الصينية لها أكثر من ٦٦ عامًا من التعاون في كافة المجالات، وذلك منذ ٣٠ مايو ١٩٥٦ عندما تم وضع الخطوط العريضة والرسمية للدبلوماسية بين البلدين، حيث كانت مصر أول دولة عربية وإفريقية تقيم علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية. وقد ساهمت هذه العلاقات الناجحة في زيادة الاستثمارات والتبادل التجاري فيما بين الدولتين، ويعد التعاون بين مصر والصين من خلال منتدى التعاون الصيني الأفريقي أحد انجح صور التعاون والتكامل الاستراتيجي حيث لعب البلدان دوراً كبيراً في دعم التنمية في القارة الأفريقية، فقد تولت مصر رئاسة المنتدى إلى جانب الصين كرئيس مشارك منذ عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٠٩، ثم تولت الصين الرئاسة وإلى جانبها مصر كرئيس مشارك منذ عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١٢، مما أتاح الفرصة للمزيد من التنسيق المصري الصيني.

كما عكست الزيارات السياسية والدبلوماسية رفيعة المستوى علي مدار هذه الفترة مدى عمق العلاقات الاستراتيجية بين مصر والصين حيث شهدت الزيارات الرسمية بين البلدين العديدة من الاتفاقيات الثنائية بين الحكومتين للتعاون في المجال الاقتصادي والفني، الزراعة و العلوم والتكنولوجيا ومذكرات التفاهم بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية ووزارة الصناعة والمعلوماتية الصينية حول التعاون في مجال المعلومات والاتصالات، وأيضاً مذكرات تفاهم بين وزارة البيئة المصرية ووزارة حماية البيئة الصينية حول التعاون البيئي، والبرامج التنفيذية بين وزارة السياحة المصرية والهيئة الوطنية الصينية للسياحة حول التعاون في مجال السياحة، واتفاقية بشأن تقديم بنك التنمية الصيني تسهيلات ائتمانية للبنك الأهلي المصري بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، واتفاقية إطارية بين وزارة البحث العلمي المصرية وبنك التنمية الصيني في مجال التخطيط والاستشارات، حيث إن إجمالي محفظة التعاون مع البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وصل إلى أكثر من مليار دولار منذ بدء التعاون المشترك مع البنك في ٢٠١٦، حيث أن مصر إحدى الدول المؤسسة للبنك، فقد وافق البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية على تمويل سياسات التنمية لمصر بقيمة ٣٦٠ مليون دولار، لدعم جهود الدولة لتحقيق التعافي من جائحة كورونا وتعزيز برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي.

- **ثانياً: أهمية مصر بالنسبة للصين:**

- جغرافياً تحتوي مصر على قناة السويس وما لها من أهمية في حركة التجارة الدولية كرابط بين أوروبا وأفريقيا وآسيا، لذا تحرص مصر على استثمار موقع القناة الاستثنائي بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، والذي يساهم بفاعلية وإيجابية في تطوير وتسهيل حركة الملاحة والتجارة الدولية، وهي أيضاً تمثل امتدادا مباشرا لرواق باكستان وهي أحد الأروقة الست الرئيسة بالمبادرة، لعبور السفن من المحيط الهندي لقناة السويس، ومن ثم إلي أوروبا، حيث سيقلل مسافة نقل بترول الخليج للصين حوالي ١٢ الف كيلو متر فستستغرق ١٥ الف كيلو

متر ليصل مدينة Xinjiang و١٠ الأف كيلو عبر البحر و٤٥٠٠ كيلو عبر الأراضي الصينية. هذا علاوة على موقع المنطقة في وسط العالم حيث تمثل بوابة لأفريقيا ومنفذا على أوروبا.

- التعاون بين البلدين في مجال البترول قطع شوطاً كبيراً ليشمل التصنيع المشترك للحفارات والتنقيب عن البترول والتصنيع المشترك للمواسير، بالإضافة إلى مجالات أخرى غير نفطية مثل تصنيع الوقود الحيوي وبدائل الغاز الطبيعي، وفي مجال الطاقة يسمح للشركات الصينية بالدخول في المناقصات التي تطرحها مصر بشأن مشروعات الطاقة التقليدية والمتجددة.
- أن مصر تمثل سوقاً تجارياً ضخم بالنسبة للصين تحتاج إليه الصين لتصريف منتجاتها وأيضا مصدراً هام لجلب المواد الأولية والبترولية التي تحتاج إليها، فالميزان التجاري المصري يميل بدرجة كبيرة لصالح الصين وخاصة في ظل هيكل الصادرات المصرية الذي يغلب عليه طابع المواد الأولية ذات القيمة المضافة المنخفضة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠٢١ حوالي ١٩,٧مليار دولار بينما بلغ حجم الواردات المصرية من الصين حوالي ١٨,٠٢٦ مليار دولار، وبلغ إجمالي الصادرات البترولية والسلعية في نفس العام ١,٧٠٦ مليار دولار .
- وأما على الجانب السياسي فان لمصر أهمية كبري لدي الصين حيث أن مصر تعد من أهم وأكبر الدول الموجودة في القارة الإفريقية، وأيضاً من أهم دول منطقة الشرق الأوسط، ولان الصين تحرص على كسب أنصار يؤيدون النظام الدولي الجديد ويكونوا شركاء فيه، لذا فهي تحرص على علاقات مصرية صينية قوية.

- **ثالثاً: الأهمية الاقتصادية للصين لدي مصر:**

- من أهم الفوائد الاقتصادية والسياسية لمصر من توثيق علاقاتها مع الصين هو الإسراع في إقامة مشاريع لوجستية ومناطق لخدمات السفن والصناعات المتعلقة بالنقل البحري على طول محور قناة السويس وتعظيم الاستفادة من طريق الحرير الصيني وقناة السويس الجديدة في تنشيط حركة التجارة مع دول العالم. علاوة على جذب استثمارات عالمية كبرى إلى قناة السويس التي تعتبر في مركز القلب من طريق الحرير، وهو ما جعل الدولة تنشئ بنية تحتية عملاقة لاستيعاب الاستثمارات الجاري ضخها وتعمل على حل مشكلات المستثمرين، وتوفير وسائل المواصلات بجميع أنواعها، وإنشاء محطات للكهرباء وتحلية المياه وتوصيل المرافق لجميع مواقع المشروعات بالمنطقة الاقتصادية، وقد روعي تخطيط المنطقة الاقتصادية بقناة السويس تأخذ في اعتبارها مختلف أبعاد التطور المستقبلي المنتظر.
- كما أن المنطقة الاقتصادية بقناة السويس تعتبر إحدى النقاط الأساسية في مبادرة "طريق الحرير"، حيث أن القناة واقعة على خريطة طريق الحرير البحري للصين الذي يبدأ من المدينة السياحية (فوجو) بالصين متجها إلى البحر الأحمر ماراً بقناة السويس إلى البحر الأبيض المتوسط ثم أوروبا، تعتبر الصين أكبر مستثمر في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، حيث تقوم شركة تيدا الصينية بتطوير المنطقة الصناعية الصينية التي تزيد مساحتها الإجمالية عن ٧ كيلو مترات مربعة في مدينة العين السخنة بمحافظة السويس شرق القاهرة، وهي نموذج للتعاون الاقتصادي والتجاري بين مصر والصين وفتح استثمارات صينية في تلك المنطقة بتكلفة حوالي ٣٥٠ مليار دولار من خلال كبرى الشركات الصينية ،كما تستهدف مصر جذب استثمارات تتجاوز قيمتها 6 مليار دولار، مما يساهم في توفير ٥٠ ألف فرصة عمل، إلى جانب نقل التكنولوجيا وتدريب العمالة والكوادر البشرية.
- أيضاً تهتم مصر بالتعاون مع الصين في مجالات البيئة وتغير المناخ والتخلص من النفايات الصلبة والنفايات الخطرة، إلى جانب الأمطار الصناعية وتدوير قش الأرز والمخلفات الزراعية والحد من التلوث الناتج عن مصانع الإسمنت واستخراج الطاقة من النفايات وسبل تدويرها، كما تهتم بتعزيز التعاون مع الصين في مجالات النقل والطرق والنقل البحري والكباري.
- أيضاً تطلع مصر إلى تعزيز سبل التعاون مع "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية" من أجل التحول إلى بنية تحتية ذكية أكثر مرونة مناخيًا، من خلال التوسع في تنفيذ المشروعات الخضراء الصديقة للبيئة.
- أن الصين أصبحت خلال الأعوام القليلة الماضية ونتيجة لما لديها من احتياطي ضخم من النقد الأجنبي إحدى أهم البلدان الرئيسية المصدرة للاستثمارات، وتشير كافة المؤشرات إلى أن الاستثمارات الصينية الخارجية ستستمر في التزايد في ظل معدلات النمو العالية والمتصلة التي تحققها الصين، وذلك سواء في قطاع الصناعة أو الموارد الطبيعية أو الخدمات، وعلى الرغم من أن حجم الاستثمارات الصينية في مصر لا يزال أقل كثيراً من المتوقع، إلا أن الصين جاءت في السنتين الأخيرتين على قائمة أكبر المستثمرين في مصر حيث أن قيمة الاستثمارات الصينية في مصر بلغت ٤٨٥,٢ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ٢٠٠,٣

مليون دولار خلال نفس العام المالي ٢٠١٩ /٢٠٢٠ بنسبة ارتفاع قدرها ١٤٢,٢%. عن العام السابق. والجدول التالي يوضح حجم الاستثمارات الصينية ونسبة إلى إجمالي الاستثمارات الأجنبية في مصر خلال الفترة.

جدول رقم (٢) تطور قيمة الاستثمارات الصينية في مصر خلال الفترة من (٢٠٠٦-٢٠٢١) بالمليون دولار

السنة	جحم الاستثمارات الصينية	إجمالي الاستثمارات الأجنبية في مصر	نسبة الاستثمارات الصينية إلى إجمالي الاستثمارات في مصر
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٠,٨	٦,١١١,٤	٪١
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٧,٥	١٣,٢٣٦,٥	٪١
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٧,٣	٦,٧٥٨,٢	٪٤
٢٠١٢/٢٠١١	٧٥,٨	٣,٩٨٢,٢	٪١,٩
٢٠١٤/٢٠١٣	٨	٤,١٧٨,٢	٪٢
٢٠١٦/٢٠١٥	١٢٠,١	٦,٩٣٢,٦	٪١,٧
٢٠١٧/٢٠١٦	١٥٠,٦	٧,٩٣٢,٨	٪١,٩
٢٠١٨/٢٠١٧	١٣٥,٨	٧,٧١٩,٥	٪١,٨
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٣٩,٥	٨,٢٣٦,٣	٪٢,٩
٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٠,٣	٧,٤٥٣	٪٢,٢
٢٠٢١/٢٠٢٠	٤٨٥.٢	٥,٢١٤,٢	٪٩.٣

المصدر :البنك المركزي المصري–النشرة الإحصائية الشهرية العدد رقم ٣٠٥ – أغسطس ٢٠٢٢

IX. النتائج

قامت هذه الدراسة على عدة فروض يرد التحقق منها بالقبول أو الرفض لكي نصل في النهاية الي التأكيد علي فكرة الدراسة أوالوصول الي نتيجة آخري تلغي الفكرة الأساسية،ولذا سوف نقوم بعرض فرضيات هذه الدراسة والتحقق من كلاً منها علي حده حتي نصل الي قبول الفكرة الأساسية أو رفضها. حيث كانت أولي هذه الفرضيات هي توسيع النفوذ الدبلوماسي والاقتصادي الصيني من خلال مبادرة الحزام والطريق، وقد تم أثبات هذه الفرضية من خلال الدراسة حيث راينا أن الصين استطاعت أن تجذب 78دولة حتى 28 يناير ٢٠٢٠ وأن كان المستهدف أن يصل إجمالي الدول المنضمة للمبادرة ككل إلى 138 دولة، وتضم المبادرة حتى الآن أكثر من نصف سكان العالم أي حوالي 4,4 مليار نسمة وأكثر من 30 % من الاقتصاد العالمي، كما وأنها استطاعت عن طريق عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف أن تقيم 2951مشروع من مشروعا ت الربط المخطط لها بمبادرة الطريق والتي تقدر بإجمالي 3.8 تريليون. وهذه الاحصائيات تدلل علي توسعة النفوذ الدبلوماسي والاقتصادي.

أيضاً استطاعت الدراسة أن تثبت الفرضية **الثانية القائمة على أنهاء فكرة القطب الأوحد**، حيث حاولت الصين أن تظهر بمظهر من يقدم نظاماً دولياً جديداً أكثر عدالة وأنصاف وشكل جديد من أشكال العولمة المتسمة بالمشاركة والتنمية بعيداً عن النظام السائد الذي يخدم المصالح الغربية في المقام الأول، ولذلك قامت بعرض أفكارها عن السلام القائم على خلق المنافع المشتركة، وقدمت العديد من القروض بفوائد والقروض الميسرة والقروض طويلة الأجل، لتثبت للعالم من خلال تقديمها لمبادرة الحزم والطريق أن النظام الدولي القائم هو نظام به عوار شديد ولا يستحق الاستمرار، وأن فكرة المصير المشترك تتطلب تغير النظام الحالي والاندماج في نظام جديد يسعي لتحقيق المصالح المشتركة، وقد نجحت في هذا عندما انضم أقطاب النظام السابق إلي النظام الجديد، فعندما قامت الصين بالإعلان عن المبادرة كانت تسعي للربط بينها وبين ثلاث قارات هي آسيا وأوروبا وأفريقيا ولكن سرعان ما توسعت وأدرجت قارة أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، وكان من أهم الدول الاوروبية التي انضمت الي النظام الجديد وهم أعضاء في النظام القديم " المانيا- فرنسا- بريطانيا- إيطاليا-

اسبانيا- سويسرا- النمسا- نيوزيلندا – الدنمارك- السويد". كما استطاعت أن تتفوق علي المنافس الأمريكي وتجعله يفكر في خطة بديلة للقضاء علي النظام الجديد الذي سحب البسط من تحت اقدامه، فقامت الولايات المتحدة بتقديم مبادرة مضادة تسمى **"إستراتيجية المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة"** (FOIP)، تشتمل على ثلاث ركائز وهي الأمن، والاقتصاد، والحكم. وفي بداية شهر يونيو ٢٠١٩ تم إعادة تعريف كلاً من كلمة "الحر" و"الانفتاح" في أربعة مبادئ معلنة وهي " احترام السيادة والاستقلال- الحل السلمي للنزاعات- التجارة الحرة والعادلة والمتبادلة- والالتزام بالقواعد والمعايير الدولية" وهذا أكبر دليل علي انتهاء فكرة القطب الأوحد .

والفرضية الثالثة وهي تغيير قواعد النظام الدولي وبناء نظام جديد، فقد تحققت من خلال أرساء قواعد هذا النظام الجديد والمتمثلة في أنشاء صندوق طريق الحرير والذي عميق التفاهم المتبادل بينه وبين هيئات التنمية المتعددة والحكومات ذات الصلة ومختلف الشركات والمؤسسات المالية مما أسهم في تعزيز أدرك مختلف الأطراف بشكل كبير لمفهوم الانفتاح والشمول، والمنافع المتبادلة. كما وأن إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وتتمثل الأهداف الأساسية للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في تلبية احتياجات البنية التحتية الآخذة في التوسع عبر آسيا وتعزيز التكامل الإقليمي وتعزيز التنمية الاقتصادية، وقد ساهمت هذه المؤسسات المالية "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وصندوق الحرير، في زيادة التعاون المشترك في مجال التجارة والاستثمار بين الصين وكل من دول المبادرة ، حيث تجاوزت استثمارات الصين في هذه البلدان 50 مليار دولار أميركي، مع إقامة الشركات الصينية 56 منطقة تعاون اقتصادي في أكثر من 20 دولة. وحققت عائدات ضريبية قدرها 1.1 مليار دولار أميركي مع توفير 180 ألف وظيفة.

كما استطاعت أيضاً أن تتفوق علي المنافس الأمريكي وتجذب أهم شركائه في التبادل التجاري وهي القارة الإفريقية وتسيطر عليها، ففي عام ٢٠١٣ أصبحت الصين تمثل الشريك التجاري الأول لأفريقيا ووصل حجم التبادل التجاري إلى 200مليار دولا رعام ٢٠١٤-2013 ليتجاوز بذلك حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والقارة الأفريقية بنحو الضعفين، كما وأن حجم التجارة بين الصين ودول الحزام والطريق قد وصل خلال الفترة 2014-2016 إلي حوالي ٣ تريليون دولار، ومن المستهدف أن يصل حجم التجارة مع الدول الواقعة على طول الطريق إلى 2.5 تريليون دولار أميركي سنويًا بحلول عام2025 .

أما **الفرضية الرابعة وهي السير في طريق تحقيق الهيمنة الاقتصادية على العالم** فيبدو أنها في طريقها إلى التحقق حيث أن الصين استطاعت من خلال مبادرة الحزام والطريق أن تتجاوز الأهداف المعلن لهذه المبادرة من تطوير للبنية الأساسية للدول المنضمّة إلى المبادرة **إلى كونها استراتيجية جيوسياسية** تستهدف تطوير شبكة اتصال واسع بين الدول المختلفة لتغطي معظم الأراضي الأفريقية والآسيوية والأوروبية بما في ذلك آسيا الوسطى، بحيث تصبح الصين هي المهيمنة اقتصاديا على العالم، وتستطيع تحقيق أهدفها التنموية المتمثلة في الإسراع بتنمية الأقاليم الصينية البعيدة والغير متطورة، الحصول على مصادر الطاقة اللازمة للتنمية بالصين وتنويع مصادرها بين أكثر من مصدر، إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة الصينية رخيصة الأجور، فتح أسواق جديدة تستوعب فوائض انتاج الصناعات الصينية الكثيفة.

وأيضاً تستهدف الاستراتيجية الجيوسياسية شكلاً جديداً من أشكال الاستعمار الاقتصادي، حيث أن ممارسات الصين للدبلوماسية الناعمة في تمويل مشاريع البنية التحتية للدول النامية قد يودي إلي وقع بعض الدول في فخ الديون، فالصين تستخدم أنماط الإقراض المصرفي التي تعتمد علي مصيدة الحكومات لاكتساب فرص إستراتيجية ، وبمجرد فشل الاقتصادات المدينة في خدمة قروضها، يمكن أن تتعرض لضغوط لدعم المصالح الجيوسياسية للصين. أو يتم الاتفاق من البداية علي تحقيق المصالح الاستراتيجية في مقابل قروض التنمية مثل ما حدث في أنجولا وما اسمه تقرير البنك

الدولي بـ "نمط أنجولا" وهي اتفاقية وقعت بين حكومتي البلدين والمؤسسات الصينية والأنجولية تركز على مقايضة البنية التحتية بالموارد ، بمعني تقديم قروضاً ميسرة تساهم في دفع التنمية الاقتصادية في أنجولا مقابل الحصول علي النفط والمعادن ، كما منحت الحكومة الصينية قروضا تفضيلية لتشجيع المؤسسات الصينية على الاستثمار في مجالات البنية التحتية والطاقة والموارد وهو نمط يفرض الهيمنة الاقتصادية الصينية والتجارة والاستثمار في مقابل تقديم المساعدات.

X. التوصيات

أن أهم ما يأخذ في الاعتبار ونحن ننظر علي الساحة الدولية بما فيها من أحداث سياسية وصراعات دولية، أن المصلحة القومية لتلك الدول هي المحرك الرئيسي، وعلي ذلك يجب علينا مراجعة موازين حسباتنا مع هذه الدول ووضع السياسات التي ترجح الموازين مع تلك الدول، ولذا نوصي بالتالي

- يجب علينا الاستفاد باقص درجة ممكنة من مبادرة الحزام والطريق خاصتاً وأن مصر لديها موقع يمثل نقطة محورية في تلك المبادرة
- أن تطبق مصر الدبلوماسية الناعمة في التعامل مع النظام الدولي القائم والنظام الجديد بحيث لايمكننا أن نحسر أصدقاء الماضي ونحن نحاول جذب الأصدقاء الجدد
- التعامل بحذر شديد مع القروض الصينية حتي لا نقع في فخ المديونية المصحوبة بتلبية مصالح استراتيجية هامة للصين.

XI. المستخلص

خلصنا من هذا الدراسة إلى ما قد تتركه مبادرة الحزام والطريق من آثار بعيدة المدى على الساحة الدولية بسبب طبيعتها المختلفة، إذ أن نجاح تلك المبادرة سيعطي للصين مكانة أقتصادية وقوة إقليمية وعالمية كبري، حيث تنبع هذه المكانة من قوتها الاقتصادية، والتي سيتم تحويلها إلى نفوذ سياسي قوي يعزز من مكانة بكين عالمياً. كما أن تلك المبادرة هي بمثابة استراتيجية جيوسياسية تمارس فيها الصين الدبلوماسية الناعمة من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية للدول النامية والتي قد تؤدي إلي وقع بعض الدول النامية في مصيدة الديون وبالتالي التعرض لضغوط لدعم المصالح الجيوسياسية للصين.

كما تعد مبادرة الحزام والطريق أحد مظاهر التنافس الأمريكي الصيني الواضح، لأنهاء فكرة القطب الأوحد داخل النسق الدولي والذي استطلب رد فعل أمريكي تمثل في استراتيجية المحيط الهادئ، وتصريحات للولايات المتحدة الامريكية تعلن فيها عدم السماح بقيام إمبراطورية صينية في بحر الصين الجنوبي، وهو ما يعد شكلاً من أشكال التنافس متعدد الابعاد، وقد يمتد هذا التنافس في المستقل القريب ليغير شكل وطبيعة العلاقات الدولية.

XII. المراجع

المراجع العربي

١- ابتسام محمد العامري، الدور الصيني في أفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، **مجلة المستقبل العربي**، مجلد ٤٠- لبنان، ديسمبر ٢٠١٧.
٢- محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، **مجلة السياسة الدولية**، "مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام" القاهرة، العدد (١٨٣)، يناير ٢٠١١).
٣- علي صلاح، شادي عبدالوهاب ، مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعامل الخارجي؟، **ملحق اتجاهات الأحداث**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد ٢٦ – ٢٠١٨.
٤- محمد سعد ، نحو نظام دولي متعدد الأقطاب " العلاقات الأمريكية الصينية"، **السياسة الدولية**، "مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام" ،القاهرة العدد (١٤٥)، يوليو ٢٠٠١).

Foreign references

1. **Nye, Jr, Joseph S,** The future of American Power: Dominance and Decline in Perspective ,**Foreign Affairs ,**Vol. 89, No. 6, The World Ahead(November/December 2010
2. **Nye, Jr, Joseph S ,**Soft Power: The Means to Success in World Politics, (New York, Public Affairs, 2004), P.P 3-19 .**Available at :**
3. https://webfiles.uci.edu/schofer/classes/2010soc2/readings/8%20Nye%20Soft%20Power%20Ch%201.pdf
4. **Sara Hsu** ،Trump's Support For China's One Belt، One Road Initiative Is Bad For U.S.، Good For World ،Forbes, 18 May 2017 https://www.forbes.com/sites/sarahsu/2017/05/18/trumps-support-for-chinas-one
5. **Riella Viehe,** Aarthi Gunasekaran& Hanna Dowing ,Understanding China's Belt and Road Initiative ,Sept 22, 2015, Center for American Progress.

   https://www.americanprogress.org/issues/security/reports/

6. **Alicia Garcia Herrero & Jianwei XU** ,China's Belt Road Initiative: Can Europe Expect Trade Again ,?Working Paper ,Issue no. 5, 2016, Brue gel

   https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2886228

7. **Gabrielle Desarnaud & John Seaman**, OBOR AND Energy China's Evolving Internationalization Strategy in Alice Ekman&) others ,(Three Years of China's New Silk Roads From Words to (Re) Actions?, Feb 2017. https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/
8. The Belt and Road Initiative: Country Profiles , http://china-trade-research.hktdc.com/business news/article/
9. **Diplomacy & Defense** ,Key Facts Behind Iran and Egypt as Xi Jin Ping Signs Mega Oill Deals During hid Middle East Tour, 20 Jan 2016 , www.scmp.com/news/china/diplomacy-defense/article/1903393/keyfacts-behind-china
10. How China can rebuild global supply chain resilience after COVID-19,World EconomicForum,23/03/2020 https://www.weforum.org/agenda/2020/03/coronavirus-and-global-supply-chains/

11. **Yang Jiechi ,**Community of Common Destiny ,Global Security organization, , July 2010 ,https://www.globalsecurity.org/military/world/china/community-of-common-destiny.htm
12. **Mahdi Sari ,**The Confucius Institute at Suez Canal University: A Tool in China's Public Diplomacy ,Lund University , Centre For East And South-East Asian Studies , http://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordOId
13. **Yaqing Qin** ,Development of International Relation Theory in China: Progress through Debates ,International Relations of the Asia – Pacific ,Volume 11, Issue 2,May 2011, pp 231: 257, http://doi.org/10.1093/irap/icr003
14. **Geeraerts & Men Jing** ,International Relations Theory in China ,Global Society , https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13600820120066258
15. South China Morning Post, Diplomacy & Defense, Key Facts Behind Iran and Egypt as Xi Jin Ping Signs Mega Oill Deals During hid Middle East Tour, 20 Jan 2016, www.scmp.com/news/china/diplomacydefense/.
16. U.S- China, Economic & Security Review Commission, Chapter 3: China and The World Section 1: China and the Middle East and North Africa , Annual Report , Nov 14, 2013 , https://www.uscc.gov/sites/default/files/Annual_Report/
17. **Francisco Betti & Jun Ni**, How China can rebuild global supply chain resilience after COVID-19,World Economic Forum, 23/03/2020, https://www.weforum.org/agenda/
18. **Gabrielle Desarnaud & John Seaman**, OBOR AND Energy China's Evolving Internationalization Strategy in Alice Ekman (&others), Threee Years of China's New Silk Roads From Words to (Re) Actions?, Feb 2017, https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/
19. **Mahdi Sari**, The Confucius Institute at Suez Canal University: A Tool in China's Public Diplomacy, Lund University, Centre For East And South-East Asian Studies, Master's Programme in Asian Studies Spring semester 2017, http://lup.lub.lu.se/luur/download?func
20. **Simon Shen,** How China's 'Belt and Road' Compares to the Marshall Plan ,?The Diplomat ٦ ,February 2016, Available at http://thediplomat.com/2016/02/how-chinas-
21. **William A. Callahan**, China's Belt and Road Initiative and the New Eurasian Order , Norwegian Institute for International Affairs **(**NUPI ,٢٠١٦ **,(**available at : http://www.jstor.com/stable/resrep07951
22. **the global agenda for development**, In: The United Nations of China: A vision of the world order – April 2018 – The European Council on Foreign Relations (ECFR)/252, available : https://ecfr.eu/wpcontent/uploads/the_united_nations_of_china_a_vision_of_the_world_order.pdf